تموز 2026

من عبء الحماية الفردية إلى مسؤولية الحماية المؤسسية :

واقع السلامة الرقمية للقيادات النسائية الحالية والواعدة في الأردن

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب
مؤسسة سيكديف



IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
سلام@
Karak Castle Center
مركز قلعة الكرك

عرفان وتقدير

أُنجزت هذه الدراسة في إطار مشروع مشترك بين مؤسسة سيكديف (SecDev) الكندية ومركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، بتمويل من مركز بحوث التنمية الدولية الكندي (IDRC)، وتعكس ثمرة تعاون بحثي ومؤسسي بين الشركاء في مختلف مراحل إعدادها.

الفريق البحثي

مارينا السهاونة – الباحثة الرئيسية

مارينا السهاونة باحثة وخبيرة تقنية متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي والمرأة والتقنيات الرقمية، لا سيما الذكاء الاصطناعي وتقاطع التكنولوجيا مع حقوق الإنسان. تعمل باحثة في المشروع الإقليمي للسلامة الرقمية للنساء في مؤسسة سيكديف الكندية، وتتمتع بخبرة في تصميم أدوات البحث، وتحليل البيانات الكمية، وإعداد التقارير البحثية، والإخراج البصري للمنشورات والتقارير. تحمل درجة الماجستير في دراسات المرأة من الجامعة الأردنية.

الدكتورة نادية السقاف – الإشراف وضمان الجودة

باحثة سياسية يمنية متخصصة في الإعلام والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، ودراسات المرأة، والتحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتمتع بخبرة تزيد على عشرين عاماً في البحث وصياغة السياسات العامة، وتقود عدداً من الدراسات الإقليمية حول العنف الرقمي ضد النساء والقيادات النسائية. باحثة أولى في مؤسسة سيكديف وتحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ في المملكة المتحدة، وكانت أول امرأة تتولى منصب وزيرة الإعلام في اليمن عام 2014.

الدكتورة أحلام محمد– المراجعة والتحرير

باحثة وخبيرة في اللغويات والسلامة الرقمية للنساء، متخصصة في أبحاث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها خبرة في البحث العلمي والتحليل اللغوي. شاركت في إعداد وإدارة عدد من الدراسات الإقليمية، وهي مؤلفة لعدد من فصول الكتب والأبحاث العلمية المحكمة في مجالات تخصصها.

المحامية إسراء محادين – المراجعة الفنية والملائمة السياقية

مستشارة قانونية ومحامية متخصصة في شؤون العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتمثل مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب الذي أسسته كمديرة تنفيذية، وقد وجهته ليكون مؤسسة مجتمع مدني رائدة في تمكين النساء وخصوصاً في ريادتها إبراز التحديات التي تواجه النساء على صعيد حقوقهن المدنية والسياسية، حيث كانت أولى المؤسسات التي تتناول العنف الانتخابي ضد النساء وسلامة السياسيات الرقمية أردنياً.

الدكتور رائد شريف – الإشراف العام

باحث وممارس وأكاديمي متميز في مجال التنمية الدولية مع التركيز على التكنولوجيا والمجتمع خاصة في مجال الحقوق الرقمية والمرونة، والحريات، والأخلاق، والابتكار. مدير أول للبرامج والشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة سيكديف الكندية.

المزيد من التقدير

شكر خاص للأستاذة **رنا النوايسة** من فريق المركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب لمساهمتها في تنفيذ العمل الميداني، بما في ذلك تصميم وتوزيع الاستبيان، والتواصل مع المشاركات، وجمع البيانات، بما أسهم في ضمان جودة البيانات وشموليتها.

كذلك شكر خاص للأستاذة **لينا المومني**، مديرة المشروع في مؤسسة سيكديف، لدورها في تنسيق وإدارة تنفيذ الدراسة، ومتابعة تقدمها، والإشراف على عمليات الرصد والتقييم، بما أسهم في ضمان جودة التنفيذ والالتزام بالمنهجية وتحقيق التكامل بين مختلف مراحل الدراسة.

عن المؤسسات

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

كجزء من جهود الشؤون الخارجية والتنمية في كندا، يدعم المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) ويمول البحث والابتكار داخل المناطق النامية وإلى جانبها لدفع التغيير العالمي. يستثمر المركز في الأبحاث عالية الجودة في البلدان النامية، ويشارك المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات لزيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

مؤسسة سيكديف (SecDev) هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل على مستوى العالم لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات السكانية الضعيفة. تعمل المؤسسة في أغلب الأحيان مع النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر، وتساعد الأشخاص على حماية أنفسهم من عالم متطور من الأضرار الرقمية. وفي نهاية المطاف، يساعد ذلك الناس على بناء قدراتهم الخاصة لجعل الحياة أفضل لأنفسهم ولمجتمعاتهم.

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

تأسس مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب في عام 2017، وهو منظمة تقودها نساء وتتخذ من الكرك وعمان مقرًا لها، وتكرّس جهودها لتمكين النساء والشباب في جميع أنحاء الأردن. يركّز المركز بشكل خاص على التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني، ويعزز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من خلال برامج تُعنى بالمشاركة الانتخابية، والإصلاح التشريعي، والعنف الرقمي. كما يدير المركز مرصدي العنف الانتخابي والعنف الرقمي ضد النساء، وهي آليات وطنية للرصد أُطلقت في عام 2022 لتوثيق الانتهاكات الانتخابية التي تستهدف النساء ومكافحتها.

الملكية الفكرية

حقوق النشر © 2026 مؤسسة SecDev. تم تنفيذ هذه الدراسة كجزء من مشروع ممول من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC). إنّ الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة سيكديف أو المركز الدولي لبحوث التنمية أو مجلس إدارته.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي الدولية 4.0. لقراءة نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة هذا الرابط:

https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لإعادة الاستخدام أو التوزيع، يرجى تضمين إشعار حقوق النشر هذه

الخلاصة

تبحث هذه الدراسة واقع السلامة الرقمية لدى النساء المنخرطات أو المهتمات بالمشاركة العامة والسياسية في الأردن. وتهدف إلى فهم العلاقة بين الحضور العام والتعرض للعنف الرقمي، وتحديد أبرز المخاطر والفجوات والاحتياجات اللازمة لتعزيز بيئة رقمية أكثر أمناً. اعتمدت الدراسة المنهج الكمي من خلال استبانة إلكترونية شملت (507) استجابة من مختلف محافظات المملكة خلال الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2026.

تكشف النتائج أن المنصات الرقمية أصبحت جزءاً أساسياً من المشاركة العامة، الأمر الذي زاد من تعرض النساء للاستهداف الرقمي، مع تفاوت في طبيعة المخاطر تبعاً لنوع الدور العام. كما أظهرت الدراسة فجوة بين الوعي الأساسي بمفاهيم السلامة الرقمية والقدرة العملية على إدارة المخاطر والاستجابة لها، إلى جانب محدودية الاستفادة من آليات الحماية والدعم. وتشير النتائج إلى أن النساء يواصلن المشاركة العامة رغم هذه التحديات، مع اعتمادهن بدرجات متفاوتة على استراتيجيات فردية للحماية، في ظل غياب استجابات مؤسسية متكاملة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة الانتقال من المقاربات التقليدية القائمة على التوعية إلى منظومة مؤسسية شاملة تعزز السلامة الرقمية بوصفها شرطاً أساسياً للمشاركة العامة الآمنة والمستدامة.

المحتويات

ملخص تنفيذي 6

مقدمة 9

أهداف التقييم 11

منهجية وأدوات التقييم 12

ملامح واقع السلامة الرقمية لدى المشاركات 15

المشاركة في الحياة العامة والسياسية والمجتمعية 15
الفضاء الرقمي كمساحة للمشاركة العامة 18
تجارب العنف الرقمي وتصورات انتشاره 20
أثر العنف الرقمي على المشاركة والتعبير العام 25
تحديات مواجهة العنف الرقمي 27
المرونة الرقمية 31
المعرفة التقنية والجاهزية الرقمية 34
المعرفة القانونية وآليات الحماية المؤسسية 35
الوعي بمصادر الدعم النفسي والاجتماعي 39
ما الذي يميز النساء اللواتي يخططن لخوض انتخابات مستقبلاً؟ 41
أولويات بناء القدرات والاحتياجات التدريبية 42

الخاتمة والتوصيات 46

ملخص تنفيذي

لا شك أن التكنولوجيا والمنصات الرقمية قد أتاحت في الآونة الأخيرة فرصاً غير مسبوقة لتعزيز مشاركة النساء في الشأن العام، بيد أنها خلقت في الوقت ذاته أشكالاً جديدة من المخاطر والتحديات المرتبطة بالحضور الرقمي، على رأسها العنف الرقمي بمختلف أشكاله. وفي السياق الأردني، تكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للنساء المنخرطات أو المهتمات بالمشاركة العامة والسياسية، في ظل الدور المتنامي الذي تؤديه المنصات الرقمية في توسيع حضورهن وتأثيرهن، وما يرافق ذلك من ارتفاع احتمالات التعرض للاستهداف والانتهاكات الرقمية. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا التقييم لتوفير فهم أكثر عمقاً لواقع السلامة الرقمية لدى النساء المنخرطات أو المهتمات بالمشاركة العامة والسياسية في الأردن، وتحديد أبرز التحديات والفجوات والاحتياجات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تصميم البرامج والتدخلات المستقبلية.

يتناول هذا التقييم العلاقة بين الحضور الرقمي والمشاركة العامة والسياسية والمجتمعية، ويغطي أنماط استخدام المنصات الرقمية، وتجارب النساء مع العنف الرقمي وآثاره على المشاركة، ومستويات الجاهزية والمرونة الرقمية، والمعرفة القانونية وآليات الحماية والإبلاغ، إضافة إلى الاحتياجات التدريبية والمؤسسية اللازمة لتعزيز بيئة رقمية أكثر أماناً ودعماً لمشاركة النساء.

تعكس هذه الدراسة تجارب 507 امرأة من مختلف أنحاء الأردن، يجمعهن الحضور في الحياة العامة والاستعداد لقيادة مجتمعاتهن، بما في ذلك الترشح للانتخابات المحلية المقبلة

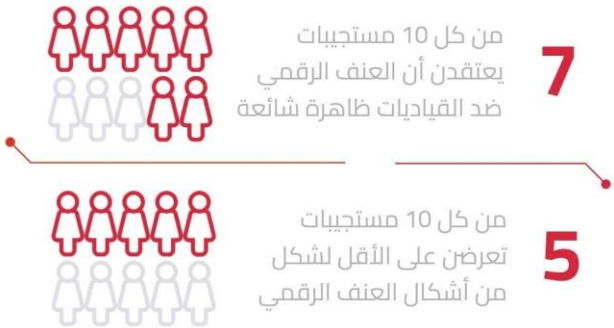
نُفذت الدراسة خلال الفترة من 3 آذار/مارس إلى 30 نيسان/أبريل 2026، بالاعتماد على استبانة إلكترونية كمية طُورت من قبل فريقي مؤسسة سيكديف الكندية ومركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، استناداً إلى الخبرات التراكمية في رصد العنف الرقمي ضد النساء، مع تكييفها لتلائم السياق الأردني وإخضاع نتائجها للترجيح الإحصائي لضمان توازن التمثيل الجغرافي. وشملت العينة نساءً من مختلف مسارات المشاركة العامة، بما في ذلك العمل السياسي، والقيادات المؤسسية والمجتمعية، والعمل التطوعي، إلى جانب صاحبات المهن والعاملات في القطاع الخاص وغيرهن من النساء الراغبات في دخول المجال العام.

ومن أبرز ما كشفته الدراسة وجود قاعدة واسعة من النساء الطامحات للمشاركة العامة والسياسية مستقبلاً، وهو ما ينقل الاهتمام من حماية القيادات الحالية فقط إلى الاستثمار المبكر في جاهزية القيادات النسائية القادمة. كما تشير النتائج إلى أن العنف الرقمي لا يقتصر أثره على النساء اللاتي يتعرضن له بصورة مباشرة، بل يمتد ليؤثر في النساء الأخريات من خلال تشكيل تصور مسبق عن كلفة المشاركة العامة، بما قد يحد من دخولهن إلى المجال العام منذ البداية.

وتؤكد النتائج أن الفضاء الرقمي لم يعد مجرد أداة مساندة للمشاركة العامة، بل أصبح امتداداً مباشراً لها وساحة رئيسة للتواصل والتأثير والمناصرة. وفي المقابل، لم يعد العنف الرقمي يُنظر إليه بوصفه حوادث

فردية معزولة، بل باعتباره ظاهرة تؤثر في تجربة المشـاركة العامة ذاتها وتفرض على النسـاء إعادة تشـكيل أنماط حضورهن وتفاعلهن في الفضاء الرقمي.

تعكس النتائج أن العنف الرقمي لم يعد احتمالاً بعيداً، بل واقعاً متوقعاً يرافق المشـاركة العامة. فقد اعتبرت سبع من كل عشر مشاركات أن العنف الرقمي ضد القياديات ظاهرة شائعة، فيما أفادت خمس من كل عشر مستجيبات تقريباً (46.34%) بأنهن تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشـكال العنف الرقمي، الأمر الذي يعكس تحول العنف الرقمي إلى أحد الأثمان المتوقعة للحضـور العام، ويدفع كثيراً من النسـاء إلى تبني اسـتراتيجيات فردية للتكيف وإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الذاتية. أو يدفعهن في حالات أخرى الى الانسحاب من الفضاء العام.



وتؤكد النتائج وجود ارتباط واضح بين اتساع الحضور العام وارتفاع احتمالات التعرض للعنف الرقمي، مع اختلاف أنماط التعرض بحسب طبيعة المشاركة السياسية أو القيادية أو المجتمعية. ولا يعكس هذا الارتفاع ضـعفاً في المهارات الرقمية، بقدر ما يعكس اتسـاع الظهور والانخراط في المجال العام، الأمر الذي يجعل النساء الأكثر نشاطاً أكثر عرضة للاستهداف. ومن ثم، لا يتمثل التحدي الرئيس في محدودية الوعي الأساسي بمفاهيم السلامة الرقمية، وإنما في الحاجة إلى مهارات أكثر تقدماً تمكّن النساء من إدارة الأزمات الرقمية، والتعامل مع حملات التشهير والاستهداف المرتبطة بالحضور العام.

تشير الدراسة إلى ارتباط متزايد بين مستوى الحضور العام ومستوى التعرض للاستهداف الرقمي

كما كشفت النتائج عن فجوات بين المعرفة النظرية والممارسات الوقائية الفعلية، إلى جانب تحديات تتعلق بالمعرفة القانونية، والوصـول إلى خدمات الدعم والإبلاغ. ومع ذلك، لا تسـتجيب النسـاء لهذه المخاطر بالانسحاب من المجال العام، بل يواصلن المشاركة مع تطوير استراتيجيات مختلفة للتكيف وإدارة المخاطر الرقمية، بما يضمن استمرار حضورهن رغم التحديات.

العنف الرقمي لا يثني النساء عن المشاركة العامة فحسب، لكنه يحمّلهن عبء التكيف وإدارة المخاطر بجهود فردية

وكشـفت الدراسـة أن القياديات والسـياسـيات الأكثر خبرة يبدين وعياً أكبر بأهمية الإدارة الاحترافية للحضـور الرقمي؛ فكلما ازداد الانخراط في العمل العام والسـياسي، تراجعت الإدارة الفردية للحسـابات، وازدادت الاسـتعانة بأشـخاص أو فرق متخصـصـة لإدارتها. كما برزت الحاجة إلى الاسـتعداد للتعامل مع التهديدات الرقمية الناشئة، وفي مقدمتها المحتوى المفبرك وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي صنفتها القيادات النسـائية باعتبارها أخطر أشـكال العنف الرقمي وأكثرها زعزعة للاسـتقرار، في ظل غياب شـبه تام لمسـارات جاهزية واستجابة متخصصة لمواجهتها.

التهديدات الرقمية القائمة على الذكاء الاصطناعي تشكل أخطر أشكال العنف الرقمي، بينما لا تزال الجاهزية لمواجهتها شبه غائبة

وتقدم الدراسة تمييزاً بين مفهومي الجاهزية الرقمية والمرونة الرقمية؛ فليست جميع أشكال العنف الرقمي قابلة للوقاية بالإجراءات التقنية وحدها. ففي حين تسهم الجاهزية الرقمية في الحد من المخاطر المرتبطة بأمن الحسابات والخصوصية، تتطلب حملات التشهير وخطاب الكراهية والاستهداف المنظم مرونة رقمية أوسع تشمل مهارات إدارة الأزمات والتواصل، والثقة بالمسارات القانونية، والقدرة على الوصول إلى خدمات الدعم النفسي- والاجتماعي. وتكشف النتائج أن هذه الأبعاد لا تزال تمثل فجوات رئيسية؛ إذ لا يرتبط التردد في الإبلاغ بنقص المعرفة القانونية بقدر ما يرتبط بضعف الثقة بفعالية مسارات الحماية والإنصاف، كما أن أكثر من نصف المشاركات لا يعرفن بوجود خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، رغم الحاجة إليها، بينما يزداد الوعي بهذه الخدمات بين النساء الأكثر خبرة في العمل العام والسياسي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الاستجابة الفعالة للعنف الرقمي تتطلب الانتقال من المقاربات التقليدية القائمة على رفع الوعي العام إلى تدخلات متخصصة ومستدامة تستجيب لطبيعة المخاطر الفعلية التي تواجه النساء في المجال العام. ويعكس ذلك تحولاً في فهم طبيعة العنف الرقمي؛ إذ لم يعد مجرد تحدٍ تقني، بل أصبح قضية بنيوية تتطلب استجابة مؤسسية متكاملة تشمل التعليم والتوعية، والحماية القانونية والمؤسساتية، والدعم النفسي- والاجتماعي، والخدمات التقنية المتخصصة. فالغاية لم تعد تقتصر على تمكين النساء من حماية أنفسهن، وإنما بناء بيئة رقمية آمنة تكفل لهن ممارسة أدوارهن العامة دون استنزاف نفسي أو مهني، وتجعل السلامة الرقمية جزءاً أصيلاً من الحق في المشاركة العامة والسياسية.

وفي ضوء ذلك، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز منظومة الحماية والتمكين الرقمي، من خلال تطوير مسارات متخصصة لبناء القدرات، وتعزيز آليات الإحالة والاستجابة، ورفع الجاهزية للتعامل مع التهديدات الرقمية المستجدة، وإعداد أدوات منهجية لتقييم المخاطر، وتوفير الدعم القانوني والنفسي والتقني بصورة متكاملة.

مسؤولية مواجهة العنف الرقمي لا تقع على عاتق النساء وحدهن، بل على منظومة متكاملة من الوقاية والحماية والاستجابة والدعم، تضمن لهن ممارسة دورهن العام بأمان واستدامة

واستناداً إلى هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الرامية إلى الانتقال من إدارة المخاطر الرقمية بوصفها مسؤولية فردية إلى منظومة مؤسسية متكاملة للوقاية والحماية والاستجابة والدعم. وتشمل هذه التوصيات تطوير مسارات متخصصة لبناء القدرات، وتعزيز آليات الإحالة والاستجابة والدعم، وإعداد أدوات منهجية لتقييم المخاطر الرقمية، واعتماد نماذج للتعلم والمتابعة المستمرة، وتحسين أنظمة الرصد والقياس، ورفع مستوى الجاهزية للتعامل مع التهديدات الرقمية المستجدة. وتهدف هذه التوصيات، في مجملها، إلى الإسهام في تهيئة بيئة رقمية أكثر أمناً وإنصافاً، تضمن للنساء ممارسة أدوارهن العامة والسياسية بثقة واستدامة، وتجعل السلامة الرقمية جزءاً أصيلاً من الحق في المشاركة العامة، لا عبئاً فردياً تتحمله النساء وحدهن.

مقدمة

في خضم التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها عالمنا في الآونة الأخيرة، أصبحت الحدود بين الفضاء الواقعي والرقمي أقل وضوحاً من أي وقت مضى. ففي وقت يستخدم فيه ما يربو على 96% من قاطني الأردن الإنترنت بصورة منتظمة،[1] لم تعد المنصات الرقمية مجرد أدوات للتواصل فحسب، بل باتت جزءاً لا يتجزأ من الحياة المهنية والشخصية والاجتماعية والعامة، وبات من المستحيل الحديث عن المشاركة في الشأن العام والسياسي والمجتمعي للنساء دون التطرق إلى البعد الرقمي.

وفي ذات السياق، وفرت المنصات الرقمية فرصاً غير مسبوقة للنساء للتواصل والتأثير والمناصرة وبناء الحضور العام والوصول إلى الجمهور، ناهيك عن أنها أتاحت للنساء المشاركة في النقاشات العامة والقضايا المجتمعية وبناء شبكات مهنية واجتماعية عابرة للجغرافيا. بيد أن هذا الحضور الرقمي قد ترافق أيضاً مع تحديات ومخاطر جديدة بعضها أصبح يشكل امتداداً للتحديات التي تواجهها النساء في الشأن العام.

لعل العنف الرقمي ضد المرأة كان أبرز هذه التحديات إبان العقد المنصرم، إذ تواجه النساء أشكالاً مختلفة من العنف عبر الإنترنت كالتحرش الإلكتروني، والاختراق، والابتزاز، والتهديد، ونشر البيانات الشخصية دون موافقة. أما النساء الأكثر انخراطاً في الحياة العامة كالقياديات والناشطات والسياسيات والصحفيات، فإنهن يكنّ في كثير من الأحيان أكثر عرضة لمثل هذه الممارسات مقارنة بغيرهن.[2] وبطبيعة الحال، لا يعد الأردن استثناءً من هذه التحديات، فقد سلطت الكثير من الدراسات الوطنية الضوء على تنامي المخاوف المتعلقة بالعنف الرقمي الذي تتعرض له النساء المشاركات في الشأن العام الأردني،[3] والأثر الكبير الذي يتركه في مستويات المشاركة والتفاعل والظهور في المجال العام، كما تزداد أهمية هذه القضية في ظل التحولات المتسارعة للتكنولوجيا وخاصة الذكاء الاصطناعي وتقنيات التزييف العميق التي أحدثت تحولاً جذرياً في طبيعة هذا العنف وحجم تأثيره.

وقد جاء هذا البحث تحديداً في سياق الاستعدادات للانتخابات المحلية المتوقعة في عام 2026-2027 حيث تُظهر التجارب الانتخابية السابقة أن نسبة مشاركة النساء في الترشح على مستوى المجالس المحلية كانت محدودة مقارنة بالانتخابات البرلمانية، رغم أن حملاتهن الانتخابية تعتمد بشكل متزايد على الفضاء الرقمي، خاصة في التواصل مع الناخبين وبناء الحضور العام.[4]

---

[1] World Bank. (2026). Individuals using the Internet (% of population) - Jordan [Data set]. Retrieved June 4th, 2026, from https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=JO.

[2] Posetti, J., Hellmueller, L., Williams, K., Renaud, P., Aboulez, N. and Shabbir, N. (2025) Tipping Point: The Chilling Escalation of Violence Against Women in the Public Sphere in the Age of AI. New York: UN Women. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2025-12/tipping-point-the-chilling-escalation-of-violence-against-women-in-the-public-sphere-in-the-age-of-ai-en.pdf.

[3] The SecDev Foundation, & Karak Castle Centre. (2025, June). Silenced with a Click: Digital Violence Against Female Candidates in Jordan's 2024 Parliamentary Elections. https://secdev-foundation.org/wp-content/uploads/2025/06/Jordan-DVAW-2025-candidates-EN.pdf.

[4] جمعية معهد تضامن النساء الأردني. (2025). تضامن: رفع نسب تمثيل النساء والشباب في الإدارة المحلية مسؤولية مجتمعية وتشريعية ملحّة. https://www.sigi-jordan.org/article/6643

وانطلاقاً من هذا السـياق، يركز تقييم الاحتياجات على فهم احتياجات النسـاء المرشـحات أو المحتمل ترشحهن في الانتخابات القادمة، سواء على المستوى المحلي أو البرلماني، فيما يتعلق بالسلامة الرقمية أثناء الحملات الانتخابية، بهدف دعم بيئة انتخابية أكثر أماناً وإنصافاً لهن وتعزيز قدرتهن على المشاركة الفاعلة في المجال العام دون عوائق رقمية. ففي يومنا هذا لم يعد العنف الرقمي مجرد سلوكيات هجومية فردية، بل تحول إلى أداة ممنهجة قادرة على إحداث آثار متراكمة تتجاوز الفضاء الرقمي نفسه. فمن خلال الانتشار السريع للمحتوى، وإمكانية إعادة نشره وتضخيمه، والحملات المنسقة، يمكن لهذا العنف أن يقوض الثقة بالنفس، ويخلّف آثاراً نفسية مستمرة، ويشوه السمعة والمصداقية، ويؤثر في العلاقات الاجتماعية والمكانة العامة، بل وقد يحد من قدرة النساء على ممارسة أدوارهن القيادية والمشاركة بحرية وثقة في الشأن العام.[5]

في هذا الصدد، تؤكد الأدبيات والممارسات الدولية في مجال تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج على أهمية الاستماع إلى الفئات المستهدفة وفهم تجاربها وأولوياتها واحتياجاتها بصورة مباشرة،[6] إذ إن فعالية التدخلات لا تعتمد على معرفة الاتجاهات العامة أو المؤشرات الوطنية فحسب، بل تتطلب أيضاً فهماً دقيقاً للواقع الذي تعيشه الفئات المستهدفة وكيفية إدراكها بها المخاطر والتحديات، ونوع الدعم والموارد والمهارات التي ترى أنها أكثر أهمية بالنسبة لها.

يأتي تقييم الاحتياجات هذا بهدف توفير فهم أعمق لواقع السلامة الرقمية لدى النساء المنخرطات في الحياة العامة في الأردن (بما في ذلك القيادات المجتمعية، والناشطات، والكاتبات، والمرشحات السابقات، بالإضافة إلى المنخرطات المحتملات في العمل العام مستقبلاً)، وتحديد أبرز التحديات والفجوات والاحتياجات وأولويات بناء القدرات. كما يسعى هذا التقييم إلى المساهمة في توفير قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في تصميم البرامج والتدخلات والمبادرات المستقبلية الرامية إلى تعزيز السلامة الرقمية والقدرة على التعامل مع المخاطر الرقمية، ودعم مشاركة النساء بصورة آمنة وفاعلة في الحياة العامة.

[5] لبنى الأشقرو نداء بسومي. ديسمبر (2024)). العنف الرقمي ضد النساء الفلسطينيات: أداة قمع جديدة. صدى سوشال. https://sada.social/storage/app/media/alaanf-alrkmy-dd-alnsaaa-alflstynyat-ada%40-kmaa-gdyd%40.pdf

[6] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2022). OECD Guidelines for Citizen Participation Processes (OECD Public Governance Reviews). OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/f765caf6-en.

أهداف التقييم

يأتي هذا التقييم كجزء من مشروع "من الهامش إلى المجتمع العام: تعزيز الجاهزية الرقمية للقيادات النسائية في الأردن" والذي تنفذه مؤسسة سيكديف The SecDev Foundation بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، بهدف الخروج بأدلة ومؤشرات عملية يمكن الاسترشاد بها في تصميم البرامج المستقبلية وأنشطة بناء القدرات وجهود كسب التأييد والمناصرة وآليات الدعم التي تهدف إلى تعزيز المرونة الرقمية للقيادات النسائية في الأردن. وإذ إننا ندرك أن القياديات، والناشطات، والمرشحات، والنساء الطامحات لخوض غمار العمل العام يعتمدن بشكل متزايد على المنصات الرقمية للتواصل، والمناصرة، والتفاعل المجتمعي، والمشاركة السياسية؛ فقد سعى هذا التقييم إلى فهم أعمق للفرص والمخاطر المرتبطة بالتفاعل الرقمي في الأردن. وبشكل خاص، هدف التقييم إلى:

- فهم أنماط المشاركة العامة والسياسية والمجتمعية ودور المنصات الرقمية في تعزيزها.
- رصد تجارب العنف الرقمي وأشكال الاستهداف التي تواجهها النساء المنخرطات في
- تحليل أثر العنف الرقمي على التعبير والمشاركة والانخراط في الشأن العام.
- تقييم مستويات الوعي والممارسات المرتبطة بالسلامة الرقمية والأمن الرقمي.
- استكشاف المعرفة القانونية وآليات الإبلاغ والاستجابة المتاحة عند التعرض للعنف الرقمي.
- تحديد الفجوات المعرفية والمهارية وأولويات بناء القدرات لدى الفئات المستهدفة.
- استكشاف الفروقات في التجارب والاحتياجات بين المجموعات المختلفة من المشاركات.
- تطوير توصيات عملية تدعم المشاركة الآمنة والفاعلة للنساء في الفضاءين الرقمي والعام.

ومن خلال تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يسعى هذا التقييم إلى الإسهام في بناء فهم أكثر عمقاً للفرص والتحديات التي تواجه النساء في الفضاء الرقمي، وتوفير معطيات عملية تدعم تطوير استجابات وبرامج أكثر ملاءمة لاحتياجات النساء المنخرطات في العمل العام والسياسي في الأردن.

منهجية وأدوات التقييم

اعتمد هذا التقييم في منهجيته على استبانة إلكترونية صممت بشكل رئيس لجمع بيانات كمية حول واقع السلامة والجاهزية الرقمية للنساء المنخرطات في الشأن العام والسياسي والمجتمعي في الأردن، بما في ذلك أنماط المشاركة العامة، واستخدام المنصات الرقمية، وتجارب العنف الرقمي، ومستويات الوعي والممارسات المتعلقة بالسلامة الرقمية، إضافة إلى الاحتياجات التدريبية وأولويات بناء القدرات.

تم تطوير الأداة البحثية المستخدمة في هذا التقرير من قبل برنامج "سلام@ (@Salam)"، وهو برنامج إقليمي تديره مؤسسة SecDev Foundation، وذلك بناءً على الخبرة الميدانية الواسعة والمعرفة التراكمية التي يمتلكها البرنامج في مجال رصد وتحليل العنف الرقمي الموجه ضد النساء. ولقد خضعت لعملية تدقيق لضمان ملاءمتها وصدقها في السياق الأردني. وتستند صلاحية محتوى الأداة إلى الرؤى العملية المستمدة من سنوات توثيق أنماط العنف الرقمي ضمن "سلام@"، مما سمح ببناء أقسام في الاستبانة تعكس بشكل مباشر التحديات الفريدة التي تواجهها القيادات النسائية في الأردن. ويضمن هذا النهج المخصص للسياق أن البيانات تعكس الطبيعة التقاطعية للعنف الرقمي والوصم الاجتماعي، وهي جوانب قد تغفل عنها المقاييس الدولية المعيارية في كثير من الأحيان.

غطّى الاستبيان خمسة محاور رئيسية هدفت إلى بناء فهم شامل لواقع السلامة الرقمية لدى النساء المنخرطات في الحياة العامة في الأردن. فقد تناول أولاً أنماط المشاركة العامة والسياسية والمجتمعية، وطبيعة الحضور الرقمي واستخدام المنصات الإلكترونية في العمل العام، ثم استكشف تجارب النساء مع مختلف أشكال العنف الرقمي وآثاره على المشاركة والتعبير والانخراط في الفضاء العام. كما قيّم مستوى الجاهزية الرقمية والمعارف والمهارات التقنية والسلوكية المتعلقة بالسلامة الرقمية وإدارة المخاطر، إلى جانب الوعي بالإطار القانوني وآليات الإبلاغ والحماية المتاحة. واختتم بتحديد الاحتياجات التدريبية والمؤسسية وأولويات بناء القدرات اللازمة لتعزيز المشاركة الآمنة والفاعلة للنساء في الفضاء الرقمي.

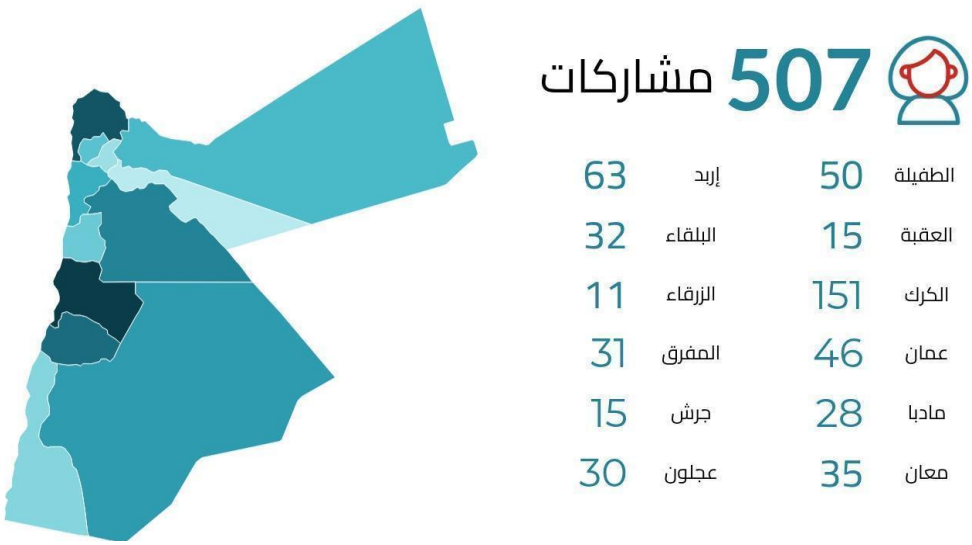
جاءت هذه الدراسة كثمرة لشراكة استراتيجية وتأليف مشترك بالتعاون مع مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب الذي قام بعملية جمع البيانات خلال فترة امتدت بين الثالث من آذار والثلاثين من نيسان لعام 2026، إذ تم نشر الاستبانة عبر شبكات المركز والشركاء المحليين والقنوات الرقمية المختلفة للوصول إلى الفئات المستهدفة.

وبعد انتهاء جمع بيانات الاستبانة، نُفذت خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2026 أربع ورش تدريبية في محافظات الكرك ومعان والعقبة والطفيلة، بمشاركة 71 امرأة من المرشحات والقياديات والناشطات والفاعلات في العمل المجتمعي. وتناولت الورش الجوانب التقنية والقانونية والنفسية للسلامة الرقمية، ورافقتها عيادة رقمية لتقديم الدعم التقني الفردي، إلى جانب تقييمات قبلية وبعدية للمشاركات. لكن ولأغراض هذا التقرير، ونظراً لاختلاف الغاية المنهجية لكلا النشاطين، فقد خصصت تقييمات التدريب لقياس أثر التدخل التدريبي على المشاركات في الورش، بينما صُممت هذه الدراسة بوصفها تقييماً مستقلاً للاحتياجات يستند إلى بيانات الاستبانة المجمعة قبل تنفيذ التدخل. لذلك، اقتصر التحليل الوارد في هذا التقرير على بيانات الاستبانة التي تم جمعها بين 3 آذار/مارس و30 نيسان/أبريل 2026، ولم يتم دمج نتائج التقييمات القبلية والبعدية للورش التدريبية ضمن عينة الدراسة أو المؤشرات والتحليلات الواردة في هذا التقرير.

بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل 507، وقد شملت مشاركات من جميع محافظات المملكة مما يضمن تمثيلاً جغرافياً واسعاً يعكس تنوع السياقات المحلية. ولضمان شمولية النتائج ودقتها، اعتمدت الدراسة على استهداف فئات متنوعة من النساء بناءً على طبيعة ومستوى مشاركتهن في الشأن العام؛ حيث ضمت العينة قياديات مجتمعيات، وناشطات مجتمعيات، وعضوات في مجالس وهيئات إدارية وتطوعية. كما تضمنت العينة نساءً يمتلكن خبرات عملية سابقة، سواء من خلال خوض التجارب الانتخابية أو الانخراط المباشر في أنشطة سياسية ومجتمعية، بالإضافة إلى فئة من النساء اللواتي أبدين اهتماماً طموحاً بالمشاركة في العمل العام والسياسي مستقبلاً. يتيح هذا التنوع في "مستويات المشاركة" مقارنة النتائج وتحليل احتياجات السلامة الرقمية عبر طيف واسع من الخبرات، بدءاً من الممارسات الميدانية وصولاً إلى الطموحات السياسية المستقبلية، مما يعزز من قدرة الدراسة على تقديم رؤية متوازنة وشاملة.

وإذ إن عملية نشر الاستبانة قد تمت بالاعتماد على شبكات المشروع والشركاء المحليين، فقد لوحظ وجود تفاوت في أعداد المشاركات بين المحافظات بصورة عامة نظراً لتباين نطاق الوصول عبر الشبكات المحلية ناهيك عن مستويات التفاعل والاستجابة في المحافظات المختلفة، فعلى سبيل المثال، كانت الحصة الأكبر من المستجيبات قادمة من الكرك، خاصة وأن جل شركاء ومستفيدي مركز قلعة الكرك هم من قاطني المحافظة. لذلك، ولضمان أن تعكس النتائج صورة أكثر توازناً بين المحافظات، قمنا بتعديل البيانات خلال مرحلة التحليل بحيث لا تطغى المحافظات ذات الاستجابة الأعلى على غيرها[7]، لذا تم ذلك عبر إعطاء وزن أكبر للبيانات القادمة من المحافظات الأقل تمثيلاً، ووزن أقل نسبياً للمحافظات ذات التمثيل الأعلى، وذلك بما يتناسب مع حجم السكان الفعلي في كل محافظة بالرجوع إلى المصادر المتاحة من قبل دائرة الإحصاءات العامة.[8] وقد تم استخدام تلك الأوزان الترجيحية في جميع مراحل التحليل اللاحقة، بما في ذلك احتساب الأرقام الواردة في هذا التقرير، بما يوفر صورة أكثر توازناً تعكس التوزيع الجغرافي للنساء على مستوى المملكة.

التوزيع الجغرافي للمشاركات في التقييم



[7] يعتمد هذا الإجراء على أسلوب الترجيح الإحصائي اللاحق (Post-Stratification Weighting)، حيث يتم احتساب وزن لكل محافظة من خلال مقارنة حصتها من إجمالي عدد النساء على المستوى الوطني بحصتها ضمن العينة المستجيبة.

[8] Department of Statistics, Jordan. (2025). Population [Statistical yearbook extract]. Statistical Yearbook of Jordan 2025. https://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2025/Population.pdf.

بعد الانتهاء من جمع البيانات، تم إعداد قاعدة بيانات متكاملة لتحليل وتنقيح وترميز الاستجابات، كما تم تطوير دليل ترميز موحد بغية تحويل إجابات الاستبانة إلى متغيرات قابلة للتحليل الإحصائي وفق طبيعة كل سؤال، سواء كانت متغيرات ثنائية أو فئوية أو ترتيبية وغيرها. وقد شكلت هذه العملية حجر الأساس للتحليلات الوصفية والتقاطعية اللاحقة، واستخراج المؤشرات الكمية المستخدمة في هذا التقرير.

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن التحليل قد اعتمد بصورة رئيسة على الإحصاءات الوصفية، بما في ذلك النسب المئوية الموزونة والمتوسطات الموزونة بهدف توفير فهم شامل لتجارب المشاركات وتصوراتهن واحتياجات السلامة الرقمية لديهن. كما قمنا بالإضافة إلى ذلك بإجراء مجموعة من التحليلات التقاطعية لاستكشاف العلاقة بين عدد من المتغيرات الرئيسية وفهم الفروقات والأنماط المرتبطة بخصائص المشاركات وخبراتهن المختلفة.

وعليه، ينبغي النظر إلى نتائج هذا التقييم بوصفها مؤشرات تساعد على فهم واقع السلامة الرقمية والتحديات والاحتياجات المرتبطة بها لدى النساء المنخرطات في الحياة العامة في الأردن، لا على اعتبارها تقديرات إحصائية تهدف إلى تمثيل جميع النساء في المملكة أو التعميم الإحصائي على المستوى الوطني.

ملامح واقع السلامة الرقمية لدى المشاركات

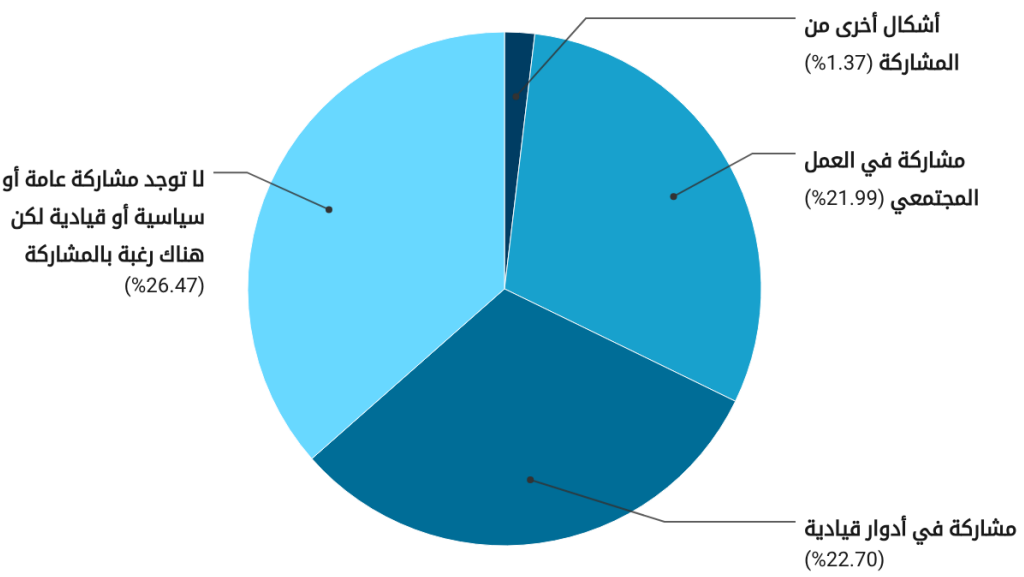
يعرض هذا القسم النتائج الوصفية الرئيسية للتقييم، ويقدم صورة عامة عن واقع السلامة الرقمية لدى المشاركات وعلاقته بأدوارهن العامة والرقمية. ويركز التحليل على أربعة محاور: رصد أنماط المشاركة الرقمية، تحليل أثر العنف الرقمي على التعبير، قياس الوعي بالسلامة والحماية القانونية، وتحديد احتياجات بناء القدرات اللازمة لدعم مشاركة سياسية نسائية آمنة.

ولا تهدف النتائج الوصفية إلى قياس حجم الظواهر المختلفة فحسب، بل تسعى أيضاً إلى فهم السياق الذي تتحرك ضمنه النساء المشاركات، وطبيعة التحديات والفرص المرتبطة بحضورهن ومشاركتهن في الفضاءين العام والرقمي. وتمهد هذه القراءة الأولية لواقع السلامة الرقمية الطريق أمام إجراء تحليلات مقارنة معمقة، تكشف عن التباينات في الاحتياجات والتحديات بين مختلف فئات النساء.

المشاركة في الحياة العامة والسياسية والمجتمعية

تكشف نتائج التقييم أن المشاركات لا يمثلن فئة واحدة متجانسة، بل طيفاً واسعاً من النساء المنخرطات بدرجات متفاوتة في الحياة العامة والسياسية والمجتمعية، فعلى الرغم من أن أكثر من ربع المشاركات أفدن بعدم امتلاكهن خبرات سابقة في أدوار عامة أو سياسية أو قيادية، إلا أن الغالبية تمتلك شكلاً من أشكال الخبرة أو الاهتمام بالمشاركة العامة، سواء من خلال العمل المجتمعي أو الأدوار القيادية أو الانخراط السياسي.

طبيعة المشاركة العامة والسياسية للمشاركات في التقييم



تشير النتائج إلى ارتباط وثيق بين النشاط الرقمي للمشاركات وانخراطهن الفعلي على أرض الواقع؛ إذ لا يقتصر حضورهن على المتابعة أو التفاعل الافتراضي، بل يعكس أدواراً ميدانية وعملية قيادية تشمل إدارة المبادرات المجتمعية والمشاركة في الهيئات الإدارية وخوض التجارب الانتخابية.

تشير النتائج إلى ارتباط وثيق بين الحضور الرقمي والانخراط الفعلي للنساء في العمل العام

وفي الوقت ذاته، برزت مؤشرات واضحة على وجود شريحة واسعة من النساء (ربع العينة تقريباً) اللواتي لم ينخرطن بعد بصورة مباشرة في بعض أشكال المشاركة السياسية، لكنهن أبدين اهتماماً بخوض هذه التجارب مستقبلاً.

واللافت هنا أن هذه الرغبة لم تقتصر على النساء القريبات من المسارات السياسية أو القيادية التقليدية، بل ظهرت أيضاً لدى نساء من خلفيات مهنية ومجتمعية متنوعة، من بينهن عاملات في الخياطة، وصالونات التجميل، والتعليم، والإرشاد التربوي والنفسي. ولا تكمن أهمية هذه الملاحظة في تنوع الخلفيات المهنية بحد ذاته، بل فيما تكشفه من اتساع المسارات التي قد تنشأ من خلالها المشاركة العامة والسياسية؛ إذ قد تتشكل الرغبة في دخول المجال العام من مواقع العمل اليومي، ومن العلاقة المباشرة بالمجتمع، ومن شبكات الثقة والتأثير المحلية، قبل أي انخراط رسمي أو معلن في العمل السياسي. وفي هذا السياق، تقول سامية، وهو اسم مستعار لمشاركة من المفرق تعمل في إحدى صالونات التجميل في البادية الشمالية: *"أحتاج إلى معرفة وتدريب في السلامة الرقمية لأنني أنوي الترشح في الانتخابات المقبلة."* .

يمكن القول بالتالي أن هناك قاعدة واعدة من القيادات النسائية المحتملة، الأمر الذي يعكس أن فرص توسيع مشاركة المرأة لا تقتصر على دعم القيادات الحالية، بل تمتد إلى تمكين النساء الراغبات في دخول المجال العام قبل خوض تجاربهن الأولى. كما تبرز أهمية الاستثمار المبكر في بناء القدرات والسلامة الرقمية، باعتبارها عاملاً داعماً لاستمرار المشاركة وتعزيز الثقة في الانخراط بالحياة العامة.

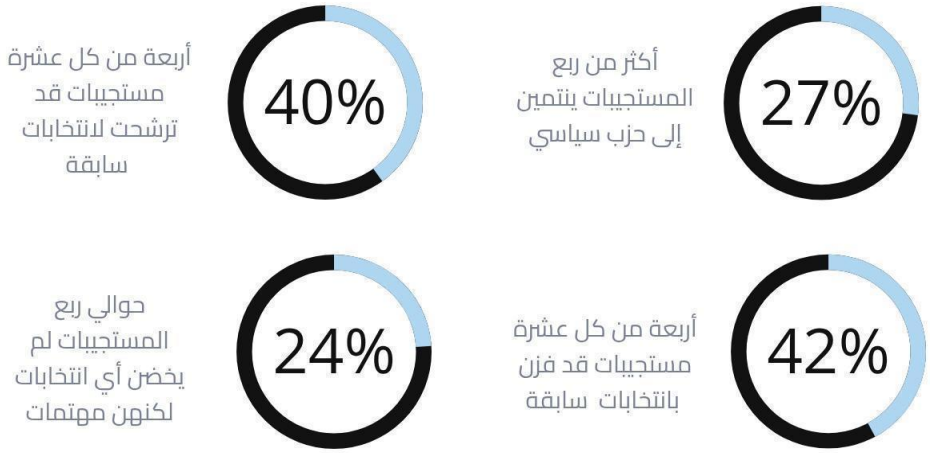
تكشف الدراسة عن وجود جيل جديد من النساء المستعدات للمشاركة العامة، ما يستدعي الاستثمار المبكر في حمايتهن وتمكينهن

كما تترجم الفوارق في الخبرة بين المشاركات إلى أنماط مختلفة من التحديات الرقمية؛ إذ ترتبط المخاطر التي تواجهها النساء ذوات الخبرة الميدانية بكونهن أهدافاً مباشرة في الفضاء السياسي العام، بينما تتركز تحديات الطامحات للمشاركة في الحاجز النفسي والرقابة الذاتية التي تفرزها مشاهدة التجارب السلبية للغير. بناءً على ذلك، يتطلب تعزيز السلامة الرقمية استجابات تراعي الفرق الجوهري بين الاحتياجات الوقائية للممارسات ميدانياً، والمتطلبات التوعوية للمشاركات المستقبليات. كما أن الاستثمار في بناء الجاهزية الرقمية في هذه المرحلة المبكرة ينسجم مع أحد المبادئ التي تعبر حجر زاوية في بناء القدرات، وهو أن ترسيخ الممارسات الرقمية الآمنة منذ البداية أكثر فاعلية وأقل كلفة من محاولة تصحيح ممارسات غير آمنة أو تغيير سلوكيات ترسخت بعد سنوات من الممارسة.[9] وعليه، فإن إعداد النساء الطامحات للمشاركة العامة قبل دخولهن

[9] OECD. (2023). *Shaping digital education: Enabling factors for quality, equity and efficiency.* OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/bac4dc9f-en.

الفعلي إلى المجال العام لن يسـهم في تعزيز جاهزيتهن الرقمية فحسـب، بل سـيسـاعد أيضـاً في الحد من قابلية تعرضـهن للمخاطر مسـتقبلاً، ويعزز قدرتهن على ممارسـة أدوارهن العامة بثقة وأمان منذ المراحل الأولى لانخراطهن.

وتقترح هذه النتيجة أيضاً توسيع فهم أثر العنف الرقمي ليشمل ما يمكن وصفه بـ"الأثر الاستباقي" للعنف الرقمي؛ إذ لا تقتصر تداعياته على النساء اللاتي يتعرضن له بصورة مباشرة، بل تمتد لتؤثر في النساء اللاتي لم ينخرطن بعد في الحياة العامة، من خلال تشـكيل تصـوراتهن عن حجم المخاطر المتوقعة وما يرافقها من رقابة ذاتية وتردد قبل دخول المجال العام. وبهذا المعنى، فإن العنف الرقمي لا يعمل فقط كأداة لإسـكات الأصوات القائمة، بل قد يسهم أيضاً في تقليص قاعدة القيادات النسائية المستقبلية قبل أن تبدأ مشاركتها.



وتعكس هذه النتائج أهمية النظر إلى السلامة الرقمية لا بوصفها قضية تخص النساء الناشطات أو القياديات فحسـب، بل باعتبارها قضـية تمس أيضـاً النسـاء اللواتي يطمحن إلى توسـيع حضـورهن في الحياة العامة مسـتقبلاً. فبالنسـبة لكثير من المشـاركات، يبدو الفضـاء العام، سـواء كان رقمياً أم غير رقمي، مسـاحة قائمة بالفعل للمشـاركة، أو مسـاحة محتملة يسـعين إلى الانخراط فيها خلال المراحل المقبلة. فعلى خلاف العديد من الدراسـات السـابقة في السـياق الأردني التي صـبت جل تركيزها بشـكل أسـاسي على تجارب النسـاء المنخرطات بالفعل في المجال السياسي أو العام، يتوسع هذا التقييم ليشمل فئة "المنخرطات المحتملات"، أي النساء في مرحلة ما قبل المشاركة الفعلية.

> ***لا يقتصر أثر العنف الرقمي على إسكات الأصوات الموجودة، بل يمتد إلى اخافة الأصوات التي لم تظهر بعد***

ويعد هذا التوجه على درجة عالية من الأهمية، إذ إنه ينقل تحليل السـلامة الرقمية من مسـتوى الاسـتجابة للتجارب القائمة إلى مسـتوى الاسـتعداد الوقائي المبكر، الأمر الذي يتيح بالضـرورة فهم التحديات المحتملة التي قد تواجه النساء قبيل دخولهن المجال العام، ويسهم في تعزيز جاهزيتهن وتقليل العوائق أمام مشاركتهن المسـتقبلية. وبذلك، لا يقتصر أثر هذا التقييم على توصـيف الواقع الحالي، بل يمتد ليشـمل المسـاهمة في تشكيل بيئة أكثر أماناً للمشاركة المستقبلية للنساء.

ولذلك يمكن القول بأن هذه الدراسة تُسجل منعطفاً تحليلياً هاماً يتجاوز الأطر التقليدية التي تقتصر على رصد واقع النساء المنخرطات فعلياً في المعترك السياسي، إذ توسع نطاق البحث ليشمل الفئات الجديدة من الطامحات للمشاركة مستقبلاً. إن هذا التوجه الاستباقي ينقل مفهوم السلامة الرقمية من مجرد أداة رد فعل تجاه التحديات القائمة، إلى استراتيجية تمكين وقائية تهدف إلى تهيئة القيادات النسائية الصاعدة قبل انخراطهن الفعلي في الفضاء العام. ومن هذا المنطلق، لا تُعامل السلامة الرقمية كقضية تخص الناشطات الحاليات فحسب، بل كركيزة أساسية لتشكيل بيئة آمنة للمشاركة السياسية؛ للمرأة بشكل عام مما يضمن تزويد النساء بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الرقمية استباقياً، ويحول دون وقوعهن تحت ضغوط الرقابة الذاتية أو العزوف المبكر عن العمل العام.

الفضاء الرقمي كمساحة للمشاركة العامة

تشير نتائج التقييم إلى أن الفضاء الرقمي بات يشكل جزءاً أساسياً من العمل العام والمجتمعي بالنسبة للعديد من المشاركات، ولم يعد يقتصر دوره على التواصل أو نشر المعلومات فحسب. فقد أظهرت النتائج اعتماداً واسعاً على المنصات الرقمية في تنفيذ الأنشطة التوعوية والمجتمعية، كما برزت هذه المنصات كوسيلة رئيسة للوصول إلى فئات يصعب الوصول إليها من خلال الأنشطة الوجاهية التقليدية.



%77.1 من المستجيبات سبق لهن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حملات أو أنشطة توعوية ومجتمعية

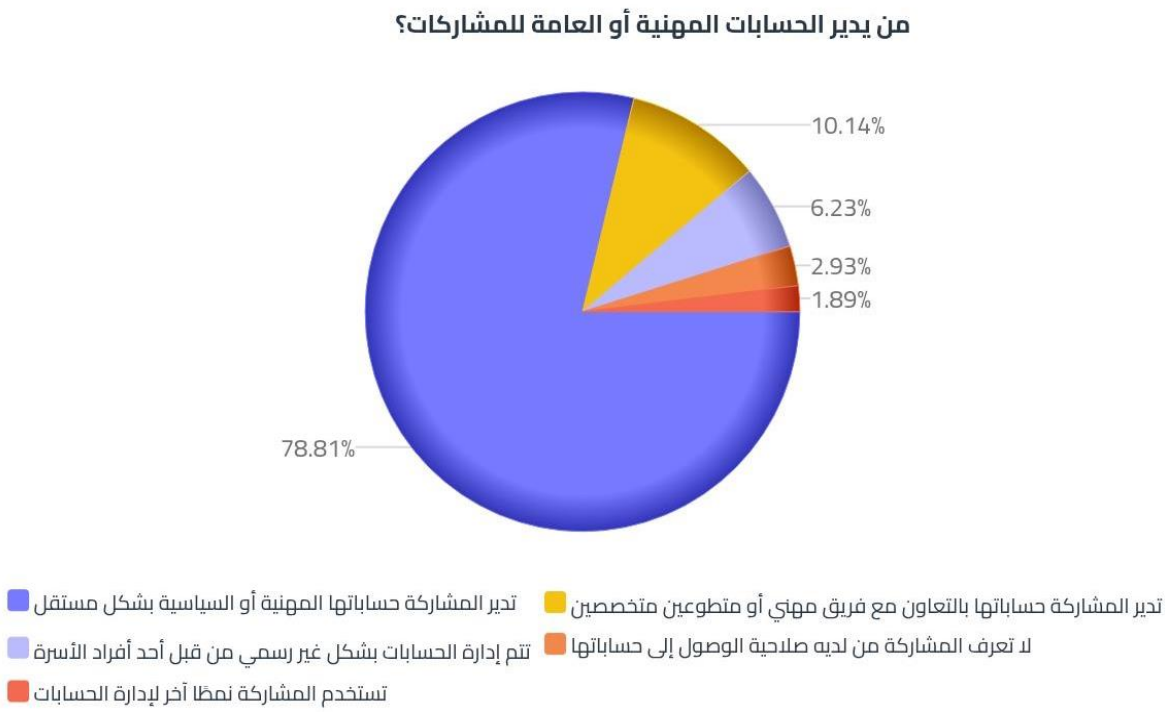
كما توضح النتائج أن المشاركات ينظرن إلى الفضاء الرقمي بوصفه أداة لتعزيز الحضور العام والتفاعل مع الجمهور وبناء التأثير المجتمعي، سواء من خلال حملات التوعية والمناصرة أو من خلال التواصل المباشر ومتابعة القضايا ذات الاهتمام العام. وتشير هذه المعطيات إلى أن المشاركة العامة أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالقدرة على الحضور والتفاعل في الفضاء الرقمي إلى جانب العمل الميداني التقليدي. وبشكل خاص، وُجِد أن النساء المنخرطات والمهتمات بالمشاركة السياسية والعامة أكثر استخداماً للفضاء الرقمي في الأنشطة العامة والحملات والتوعية (85% مقابل 13%)، وأكثر ميلاً للاعتقاد بأن النساء المترشحات للانتخابات أكثر عرضة للهجمات الرقمية (56% مقابل 35%). فعلى سبيل المثال صرحت 100% من النساء اللاتي ترشحن في دورات انتخابية سابقة أن عملهن غير ممكن بدون المنصات الرقمية، ونفس النسبة لمن تقلدن مناصب سياسية، ومن سبق لهن تقلد مناصب قيادية.

في المقابل، أظهرت النتائج أن بعض المشاركات ما زلن يفضلن وضع حدود واضحة لانخراطهن الرقمي أو تقليص استخدامهن للمنصات الرقمية في سياقات العمل العام. وقد تبيّن أن هذا التوجه يبرز بشكل خاص لدى النساء اللواتي يشغلن أدواراً تحظى برؤية ومتابعة عامة عالية مثل تلك اللاتي انخرطن في انتخابات سابقة (حوالي 40%) والناشطات في القضايا العامة والمجتمعية (32%)، حيث ينبع تفضيلهن لوضع هذه الحدود من حاجتهن الملحة للموازنة بين متطلبات الظهور العام وحماية سمعتهن الشخصية والإلكترونية من محاولات التشويه أو التشهير في بيئة رقمية تفتقر أحياناً للمظلة القانونية الصارمة. ولا يعكس هذا التفضيل تراجعاً أو انسحاباً من المشهد العام وإنما يمثل استراتيجية تتبناها المشاركات لإدارة المخاطر والتكيف الذاتي؛ إذ يسعين من خلال وضع هذه القيود الحذرة إلى حماية سلامتهن الرقمية والنفسية كشرط أساسي لضمان استدامة حضورهن وتأثيرهن في الفضاء العام دون الاضطرار للاعتزال الكلي.

وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن إدارة الحضور الرقمي لا تزال، بالنسبة لغالبية المشاركات، مسؤولية شخصية بالدرجة الأولى؛ إذ تتولى معظم النساء إدارة حساباتهن المهنية أو العامة بأنفسهن، دون الاعتماد على فرق متخصصة أو دعم مؤسسي. في المقابل، برز تباين يرتبط بمستوى الخبرة السياسية؛ حيث تميل النساء اللاتي خضن تجارب انتخابية سابقة، ولا سيما الفائزات منهن (33%)، والراغبات بالترشح (12%)، والمنتميات/الراغبات بالانتماء إلى الأحزاب السياسية (بنسبة تقارب 44%) إلى الاستعانة بدرجة أكبر بأشخاص أو فرق أخرى لإدارة حساباتهن الرقمية، ما يشير إلى أن تعاظم الانخراط في العمل السياسي والعام يرتبط بالانتقال من الإدارة الفردية للحضور الرقمي إلى الاستعانة بدرجة أكبر بإدارة احترافية أو بدعم متخصص.

وانطلاقاً من ذلك، يصبح مستوى المعرفة والمهارات الرقمية عاملاً أكثر أهمية بالنسبة للنساء اللاتي يدِرن حضورهن الرقمي بأنفسهن، وهو ما يفسر الحاجة إلى تجاوز التوعية العامة نحو بناء مهارات عملية تمكّنهن من إدارة المخاطر بصورة أكثر فاعلية.

كلما ازداد الانخراط في العمل العام والسياسي، تراجع الاعتماد على الإدارة الفردية للحضور الرقمي، وازدادت الاستعانة بأشخاص أو فرق متخصصة لإدارته



تجارب العنف الرقمي وتصورات انتشاره

تشـــير نتائج التقييم إلى أن العنف الرقمي يشـــكل جزءاً من الواقع الذي تتعامل معه نســـبة ملحوظة من المشـاركات، وإن كان ذلك بدرجات وأشـكال متفاوتة. فعلى الرغم من أن نحو نصـف المشـاركات أفدن بعدم تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف أو المضايقات الرقمية، إلا أن النصف الآخر تقريباً (46.34%) أشار إلى تجارب مباشرة مع أشـــكال مختلفة من الانتهاكات الرقمية. التجارب الميدانية وخبرة الفريق البحثي تفيد بأن الفئة المسـتهدفة من هذه الدراسـة تتعرض بشـكل أكبر بكثير مما توحيه النسـبة المسـتقاة من الاسـتبيان، ويتعارض مع احصـائيات الأمم المتحدة والجهات المعنية بالعنف ضـد المرأة بشـكل عام التي تشـير إلى أن النسـبة قد تصـل إلى 63%.[10] ولعل سـبب هذه النتيجة تردد بعض المسـتجيبات من الاعتراف بعرضـها لنوع من المضـــايقات والعنف الرقمي. وقد يكون الســـبب لعدم معرفتهن بما يعني العنف الرقمي ابتداء وعدم ادراكهن أن ما يتعرضن له هو بالفعل عنف رقمي.

تأتي هذه النتيجة في ظل مؤشرات دولية مقلقة؛ إذ تشـير تقارير مثل دراسـات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) واليونســكو (2021)[11][12] إلى أن العنف الرقمي ضــد النســاء في المواقع القيادية يتراوح عالمياً بين 40% إلى 81.8%، حيث تتعرض هؤلاء النســوة لأشــكال متطرفة من التهديد، بما في ذلك التحرش الجنسي ـ والابتزاز بالصور. إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي تظهر تعرض نصف المشاركات (50%) لأشكال من العنف الرقمي، تضــع واقعنا المحلي ضــمن النطاق العالمي المرتفع للظاهرة. وتؤكد هذه البيانات أن العنف الرقمي ليس مجرد حوادث فردية، بل اسـتراتيجية ممنهجة لإقصـاء النسـاء وإضـعاف مصـداقيتهن، وهو ما يســتدعي تحويل جهود الحماية من مجرد إجراءات تقنية إلى مســؤولية جماعية تشــترك فيها الحكومات ومنصات التواصل الاجتماعي والمجتمع المدني، لضمان ألا تضطر النساء للاختيار بين طموحاتهن السياسية وحقوقهن الإنسانية الأساسية.

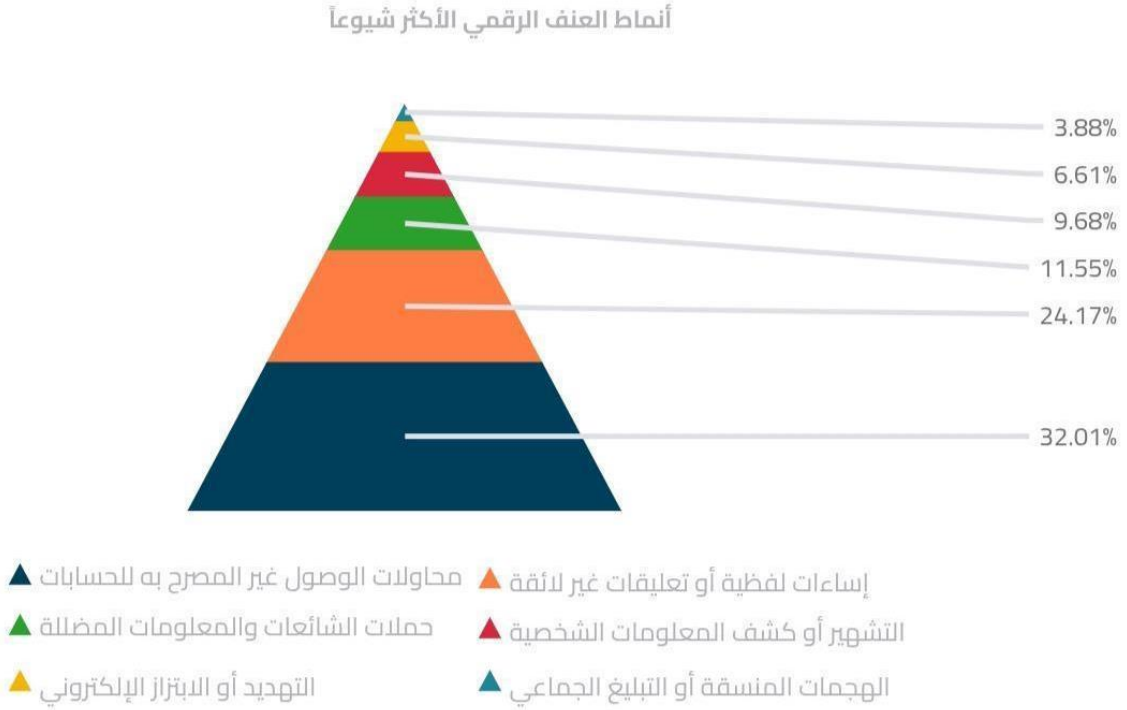
الجدير بالذكر أن نتائج التحليل المقارن بين الفئات المشـاركة في البحث تشـير إلى أن التعرض للعنف الرقمي لا يقتصر على النسـاء المنخرطات في الحياة العامة أو السـياسـية. فقد أظهرت النتائج الموزونة أن 46.34% من إجمالي المشـاركات تعرضـن لشـكل واحد على الأقل من أشـكال العنف الرقمي. وعند توزيع المشـاركات بحسب وجود خبرة سابقة في المشاركة العامة، بلغت نسبة اللواتي تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي 47.97% بين النساء اللواتي لديهن شكل من أشكال المشاركة العامة، مقارنة بـــ44.55% بين النساء اللواتي لم يشرن إلى امتلاك خبرة سابقة في هذه الأدوار. ويشير هذا التقارب إلى أن العنف الرقمي يمثل تحدياً واسـع الانتشـار بين النسـاء بشـكل عام. إلا أن أهمية هذه الدراسـة لا تكمن في مقارنة معدلات التعرض بين المجموعتين، بل في تحليل واقع النســـاء المنخرطات في الحياة العامة من الداخل، إذ تكشـــف النتائج اللاحقة عن تباينات واضحة في مستويات وأنماط التعرض تبعاً لطبيعة المشاركة العامة، حيث تواجه النساء في الأدوار السياسية والقيادية أشكالاً أكثر تعقيداً وارتباطاً بظهورهن العام ومسؤولياتهن.

---

[10] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة .(2022) .العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن. عمّان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

[11] Posetti, J., Aboulez, N., Bontcheva, K., Harrison, J., & Waisbord, S. (2021). The Chilling: Global trends in online violence against women journalists; Research discussion paper. UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377223.

[12] Inter-Parliamentary Union. (2016). Sexism, harassment and violence against women parliamentarians. https://www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs/2016-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-parliamentarians.


أنماط العنف الرقمي الأكثر شيوعاً
3.88%
6.61%
9.68%
11.55%
24.17%
32.01%
محاولات الوصول غير المصرح به للحسابات
إساءات لفظية أو تعليقات غير لائقة
حملات الشائعات والمعلومات المضللة
التشهير أو كشف المعلومات الشخصية
التهديد أو الابتزاز الإلكتروني
الهجمات المنسقة أو التبليغ الجماعي

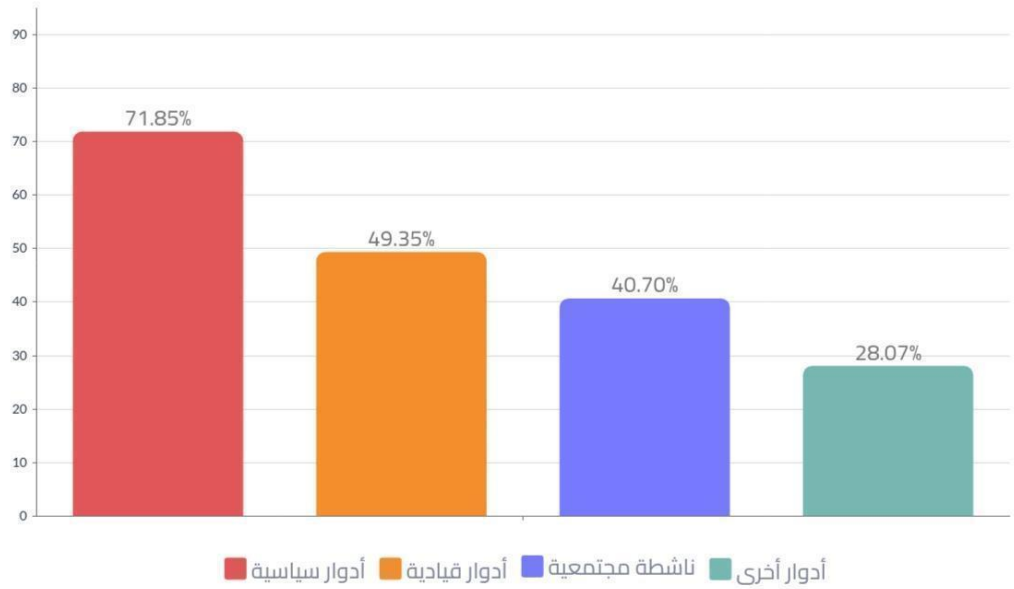

النساء المنخرطات في المجال العام
52.03%
47.97%
لم تتعرض للعنف الرقمي
تعرضت للعنف الرقمي


النساء غير المنخرطات في المجال العام
55.45
44.55
لم تتعرض للعنف الرقمي
تعرضت للعنف الرقمي

الخطر يطال جميع النساء في الفضاء الرقمي، غير أن "ضريبة المشاركة" تتخذ أشكالاً وسياقات أكثر حدة كلما ارتبطت المشاركة بالقيادة وصنع القرار

بيد أن العلاقة بين المشاركة العامة والعنف الرقمي تصبح أكثر وضوحاً عند النظر إلى نوع المشاركة، وليس مجرد وجودها من عدمه. فقد أظهرت النتائج تفاوتاً ملحوظاً في مستويات التعرض للعنف الرقمي بين أشكال المشاركة المختلفة؛ إذ سجلت النساء المنخرطات في أدوار سياسية أعلى مستويات التعرض، حيث أفادت 71.85% منهن بتجربة شكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي، مقارنة بـــ49.35% بين النساء في الأدوار القيادية، و40.70% بين الناشطات المجتمعيات، و28.07% بين المشاركات في أدوار عامة أخرى.

تشير هذه التباينات إلى أن فهم مخاطر العنف الرقمي لا يعتمد على وجود المشاركة العامة بحد ذاته، وإنما على طبيعة الدور الذي تمارسه المرأة ومستوى ظهوره وحساسيته في المجال العام. فكلما ارتبطت المشاركة بقضايا سياسية أو بصنع القرار أو بتمثيل مصالح عامة، ارتفعت احتمالات التعرض للعنف الرقمي. ويشير ذلك إلى أن النساء في الأدوار السياسية يواجهن بيئة رقمية أكثر عرضة للاستهداف مقارنة بغيرهن، الأمر الذي يستدعي مقاربة تراعي اختلاف مستويات المخاطر بين فئات المشاركات، بدلاً من التعامل مع النساء كفئة متجانسة.



وتبرز هذه النتائج أن العنف الرقمي يعمل على مستويين متكاملين؛ فمن جهة، يمثل تحدياً واسع الانتشار يطال النساء في الفضاء الرقمي بصورة عامة، ومن جهة أخرى، تتزايد مخاطره بصورة واضحة كلما ارتبطت المشاركة بأدوار سياسية أو قيادية أكثر ظهوراً وتأثيراً. ومن ثم، فإن تصميم سياسات وبرامج الحماية ينبغي أن يجمع بين تدخلات واسعة النطاق تعزز السلامة الرقمية لجميع النساء، واستجابات أكثر تخصصاً تراعي الاحتياجات الإضافية للقيادات والفاعلات في الحياة السياسية والعامة.

وعلى أي حال، لا تقتصر أهمية هذه النتائج على حجم التعرض المباشر للعنف الرقمي فحسب، بل تتخطاها إلى الكيفية التي تنظر بها المشاركات إلى هذه الظاهرة في مجتمعاتهن المحلية. فقد أظهرت النتائج أن غالبية المشاركات يعتبرن الهجمات الرقمية ضد القيادات النسائية ظاهرة موجودة بدرجات متفاوتة، فقد أفادت

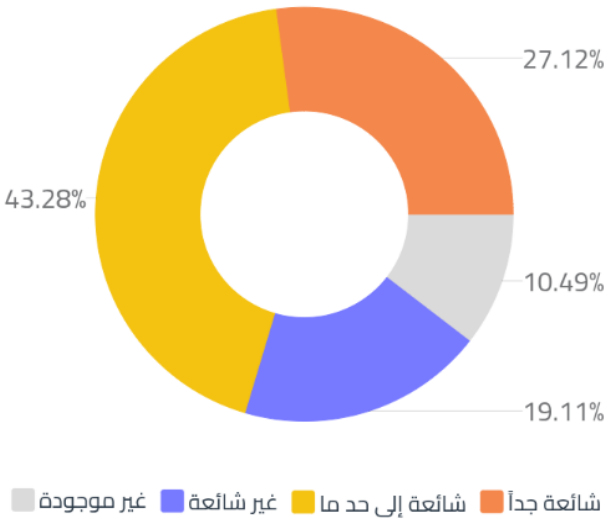
43.28% من المشـــاركات بأنها شـــائعة إلى حد ما، بينما رأت 27.12% أنها شـــائعة جدًا، فيما ترى نســـبة محدودة فقط أن هذه الممارسات نادرة أو غير موجودة في محيطها.

وبشـــكل عام، لا تعكس هذه الأرقام مجرد تقدير للمخاطر، بل تكشـــف عن بروز ثقافة توقع العنف كجزء بنيوي من البيئة الســـياســـية والرقمية المحيطة بالمرأة الأردنية، فرؤية نحو 70% من المشـــاركات للانتهاكات الرقمية كظاهرة شائعة (بين شائعة وشائعة جداً)، تعني أن العنف الرقمي لم يعد يُنظر إليه كحوادث عشوائية أو معزولة، بل بات ينظر إليه في الوعي الجمعي للنساء ك ضريبة حضور متوقعة في الفضاء العام.

هذا التصور المسبق يفرض تحدياً وجودياً؛ إذ يُولد لدى النساء نوعاً من الرقابة الذاتية الوقائية، حيث تضطر المشـــاركات إلى تهذيب آرائهن، أو تقليص حجم تفاعلهن، أو تجنب الخوض في القضـــايا الحســـاســـة لتقليل احتمالية الاستهداف. ومن هنا، فإن خطورة أن تصبح التوقعات السلبية حاجزاً نفسياً يُقيد طموحات الأجيال القادمة، ويُحول الفضـاء الرقمي من منصـة للمشـاركة إلى بيئة طاردة للقيادات النسـائية التي ترفض دفع هذه الضريبة المعنوية والاجتماعية.

أصبح العنف الرقمي في نظر كثير من النساء "ضريبة حضور" متوقعة في الفضاء العام، بما يفرض رقابة ذاتية ويحد من حرية المشاركة والتعبير

مدى شيوع الهجمات الرقمية ضد القيادات النسائية من منظور المشاركات



ما يؤكد هذا الاستنتاج بشأن الرقابة الذاتية والحرص على عدم تجاوز الخطاب العام المقبول في المجتمع أن إجابات المشـــاركات أنفســـهن تعطي تصـــور واضـــح بشـــأن الفئات الأكثر عرضـــة للاســـتهداف الرقمي. حيث ارتبطت احتمالات التعرض للهجمات الرقمية بصـــورة خاصـــة بالنســـاء اللاتي يتحدين الأعراف الاجتماعية الســـائدة أو يدافعن عن قضـــايا التغيير الاجتماعي والقانوني. وتشـــير هذه المعطيات إلى أن التعرض للعنف الرقمي لا يُنظر إليه باعتباره نتيجة للحضـــور الرقمي بحد ذاته فحســـب، بل يرتبط أيضـــاً بطبيعة المواقف والأدوار العامة التي تتبناها النساء في الفضاء العام.

يزداد خطر الاستهداف الرقمي كلما ارتبط حضور المرأة العام بتحدي الأعراف أو الدعوة إلى التغيير

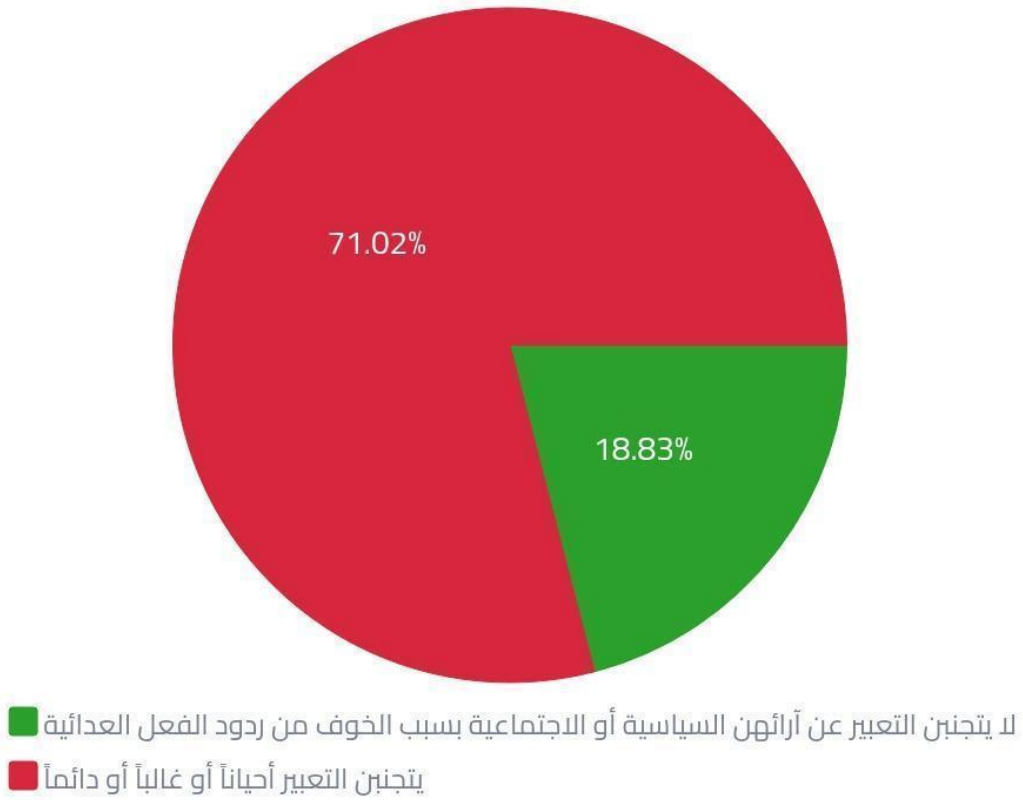
تتجاوز هذه النتائج التفسيرات التقنية لظاهرة العنف الرقمي لتكشف عن بعدها السياسي والنفسي والاجتماعي العميق؛ إذ تُدرك المشاركات أن التعرض للهجمات الرقمية لا يقع عشوائياً، بل هو نتيجة مباشرة لتبني مواقف تتحدى الأعراف السائدة أو تدفع باتجاه إصلاحات قانونية واجتماعية بشكل قد يهدد مصالح فئات معينة. هذا الإدراك النوعي لدى المشاركات يؤكد أن العنف الرقمي يعمل كأداة للرقابة الذاتية بما يسهم في رسم حدود ما تشعر النساء أنه يمكن التعبير عنه في الفضاء العام. وبذلك، يتحول الفضاء الرقمي من ساحة للنقاش الحر إلى ميدان للمواجهة بين التوقعات التقليدية للأدوار النسائية وبين تطلعات النساء إلى ممارسة أدوارهن العامة وحقوقهن المدنية. وهذا النمط من الاستهداف الانتقائي يُضفي صبغة سياسية واضحة على العنف الرقمي، حيث يُصبح التهديد والتشهير ضريبةً إضافية تفرض على النساء اللواتي يخترن الوقوف في خطوط المواجهة الأولى للمطالبة بالحقوق والتغيير.



تشير هذه النتائج إلى أن العنف الرقمي لا يُنظر إليه من قبل المشاركات بوصفه حوادث فردية معزولة، بل باعتباره تحدياً بنيوياً يرتبط بممارسة النساء لأدوارهن العامة وبالمساحة المتاحة لهن للتعبير والمشاركة والتأثير في المجالين الرقمي والعام. ويعكس هذا الإدراك الجمعي فهماً للعنف الرقمي بوصفه أداة قد تُستخدم لتحجيم التأثير وإعادة رسم حدود المشاركة في الفضاء العام، وليس مجرد انتهاك للخصوصية أو إساءة شخصية. ومن هذا المنطلق، فإن حماية النساء من العنف الرقمي لا تقتصر على معالجة الحوادث الفردية، بل تستلزم تهيئة بيئة رقمية آمنة تكفل حقهن في المشاركة والتعبير وصنع القرار دون خوف أو استنزاف.

أثر العنف الرقمي على المشاركة والتعبير العام

لا تتوقف آثار العنف الرقمي عند حدود الحوادث أو الاعتداءات المباشرة، بل تمتد لتؤثر في طبيعة مشـــاركة النســاء وتفاعلهن مع القضـايا العامة في الفضـاء الرقمي كما تم التمهيد له في الفقرات السـابقة. حيث لا تُعدّ هذه الظاهرة مجرد نتيجة إحصـــائية، بل تعكس بيئة قسرـية تفرض على جزءاً كبيراً من المشـــاركات درجات متفاوتة من الرقابة الذاتية عند التعبير عن آرائهن أو مواقفهن المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، سواء بشـكل دائم أو في بعض الأحيان. وتشـير هذه النتائج إلى أن احتمالية التعرض لردود فعل عدائية أو لهجمات رقمية باتت عاملاً تأخذه النسـاء بعين الاعتبار عند اتخاذهن قرارات النشرـ والتفاعل والمشـاركة في النقاشـات العامة عبر الإنترنت. ويسهم هذا المناخ المعادي في تهميش أصوات النساء وإقصائهن عن الحوار العام، وفي نهاية المطاف، يؤدي ذلك إلى إفقار التنوع في النقاشات العامة وحرمان المجتمع من رؤى وتجارب أساسية.



تشـــير النتائج إلى أن أكثر من ثلثي المشـــاركات (71%) يتجنبن أحياناً أو غالباً التعبير عن آرائهن في القضـــايا السـياسـية أو المجتمعية خشـية ردود الفعل العدائية، وهو ما يعكس أن توقع التعرض للعنف الرقمي أصـبح عاملاً مؤثراً في قرارات المشاركة والتعبير لدى عدد كبير من النساء. وتوضح هذه النتيجة أن أثر العنف الرقمي لا يقتصرـ على الحوادث التي تقع بالفعل، بل يمتد إلى تشـكيل سـلوك النسـاء قبل وقوعها، من خلال تعزيز أنماط الرقابة الذاتية والحد من الانخراط في بعض النقاشات أو القضايا التي قد تُعد حساسة أو مثيرة للجدل.

وتشـــير هـذه المعطيات إلى أن أثر العنف الرقمي يتجاوز التجارب الفردية ليؤثر في البيئة التي تُمارس فيها المشاركة العامة ذاتها. فعندما يصبح احتمال التعرض للهجوم جزءاً من حسابات النشر-والتفاعل، قد تتقلص مساحة التنوع في الآراء والخبرات المطروحة في الفضاء العام، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بحقوق المرأة والإصلاح والمشاركة العامة. ويبرز ذلك أهمية الانتقال من الاقتصار على الاستجابة للحوادث الفردية إلى تهيئة بيئة رقمية أكثر أماناً وثقة، تقلل من دوافع الرقابة الذاتية وتدعم المشاركة الحرة في النقاشات العامة.

أكبر عائق أمام مواجهة العنف الرقمي ليس تقنياً، بل الخوف من الكلفة الاجتماعية للإبلاغ أو المواجهة

المثير للاهتمام أن نتائج التحليل المقارن تكشف عن علاقة أكثر تعقيداً بين المشاركة العامة والرقابة الذاتية. فرغم أن النساء المنخرطات في الحياة العامة والسياسية أظهرن مستويات أعلى من التعرض للعنف الرقمي مقارنة بغير المشاركات، إلا أن ذلك لم ينعكس في مستويات أعلى من تجنب التعبير أو الرقابة الذاتية.

ولغرض هذا التحليل، تم قياس الرقابة الذاتية على مقياس يتدرج من (0) "أبداً" إلى (4) "دائماً" عند السؤال عن تجنب النشر-أو التعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية خوفاً من ردود الفعل العدائية. ويقصد بالرقابة الذاتية في هذه الدراسة امتناع المرأة عن التعبير عن آرائها أو تقييد مشاركتها الرقمية طوعاً خشية التعرض للهجوم أو الإساءة أو غيرها من ردود الفعل السلبية.

وعليه، أظهرت النتائج أن النساء اللواتي لا يمتلكن أي خبرة في المشاركة العامة أو القيادية سجلن أعلى متوسط للرقابة الذاتية (2.75 من 4)، وهو مستوى يقع بين فئتي "أحياناً" و"غالباً". في المقابل، سجلت النساء اللواتي يمتلكن خبرات في العمل العام أو القيادي أو المجتمعي مستويات أدنى نسبياً من الرقابة الذاتية.

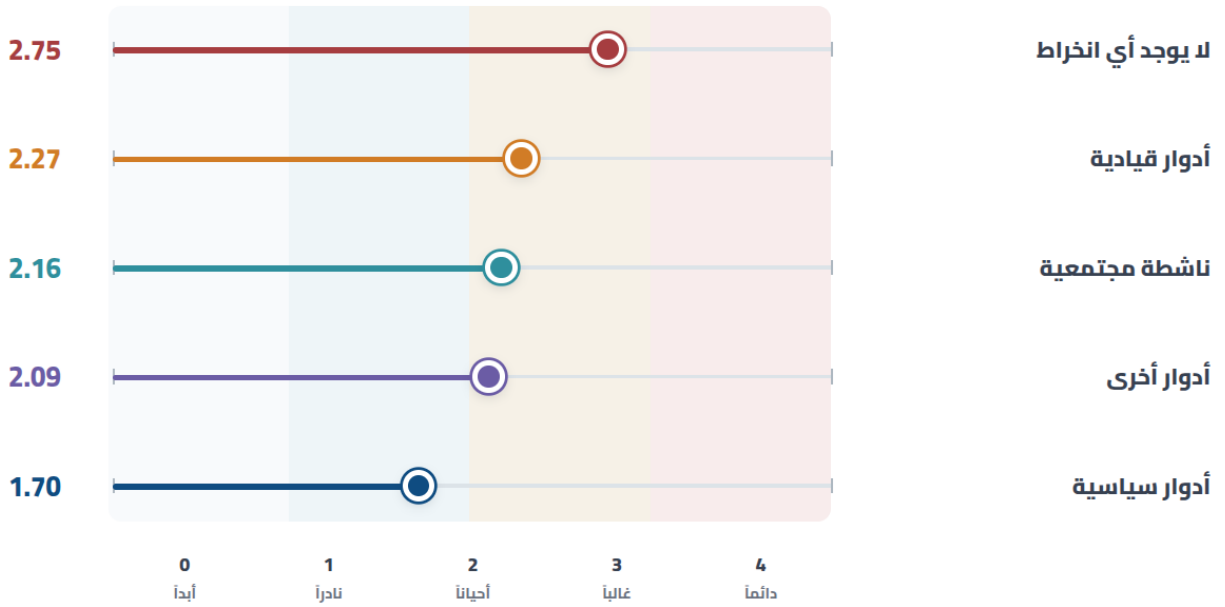
كما سجلت النساء اللاتي شاركن في أدوار سياسية أدنى مستوى للرقابة الذاتية بين جميع المجموعات التي شملها التحليل (1.70 من 4)، وهو مستوى يقع بين فئتي "نادراً" و"أحياناً". تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنظر إلى أن هذه الفئة كانت أيضاً الأكثر تعرضاً للعنف الرقمي.

النساء الأكثر تعرضاً للعنف الرقمي لم يكنّ الأكثر صمتاً؛ بل سجلن أدنى مستويات الرقابة الذاتية، وواصلن المشاركة العامة رغم تصاعد المخاطر

متوسط الرقابة الذاتية حسب نوع المشاركة العامة

تجنب النشر أو التعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية خوفاً من ردود الفعل العدائية

النساء الأكثر خبرة في الأدوار السياسية سجلن أدنى مستوى من الرقابة الذاتية، بينما سجلت غير المنخرطات أعلى مستوى.



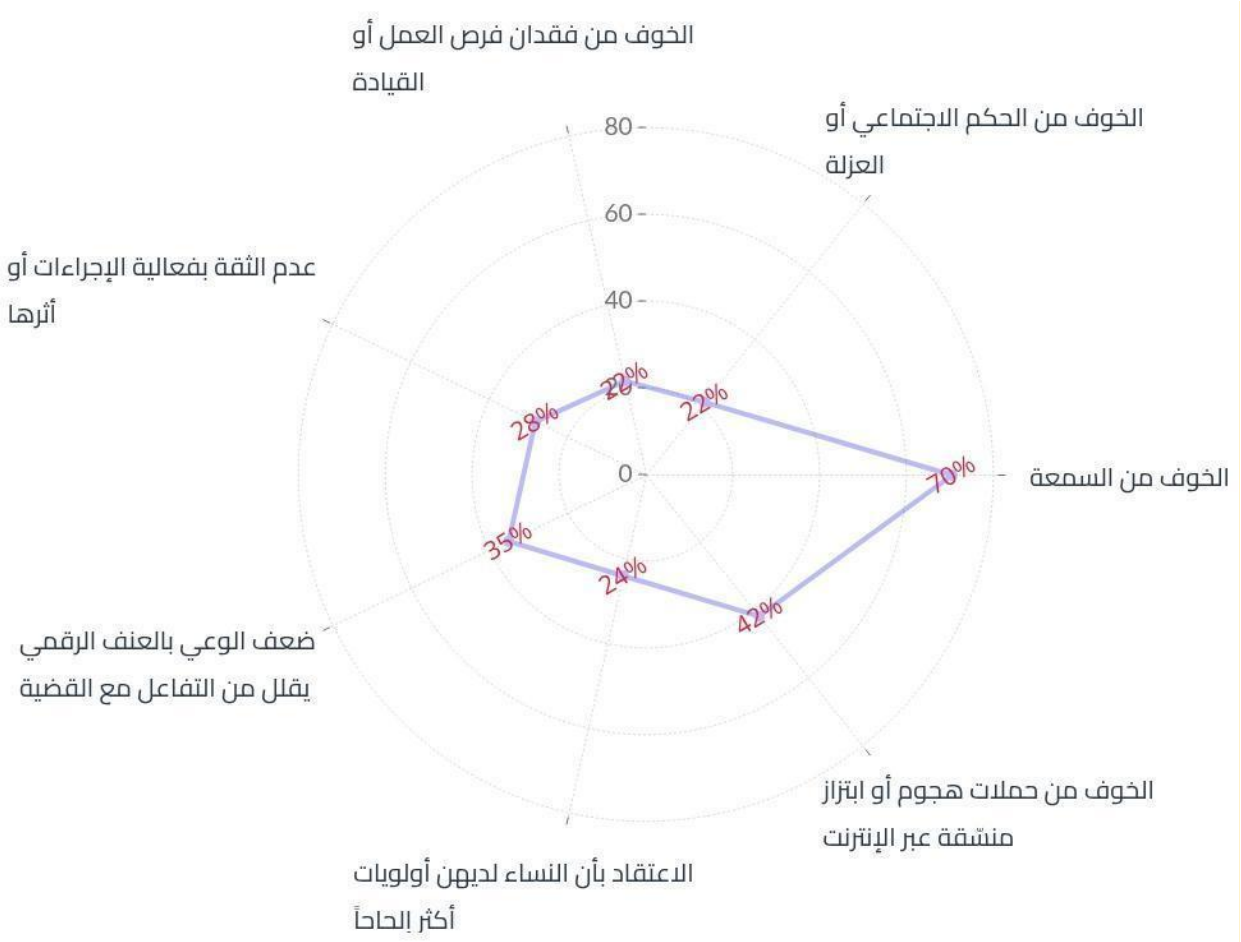
لذا، تشير هذه النتائج إلى أن التعرض للعنف الرقمي لا يؤدي بالضرورة إلى الانسحاب من النقاش العام أو تجنب التعبير عن الرأي. بل قد تكون الخبرة في العمل العام والسياسي مرتبطة بقدر أكبر من الثقة أو القدرة على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالحضور الرقمي. وفي المقابل، قد تواجه النساء الأقل انخراطاً في الحياة العامة حواجز نفسية أو اجتماعية تجعل احتمالات الرقابة الذاتية أعلى، حتى في ظل مستويات تعرض أقل نسبياً للعنف الرقمي. ومع ذلك، ونظراً لاعتماد هذا التقييم على التحليل التقاطعي لإجابات المشاركات في الاستبانة، فلا يمكن الجزم باتجاه العلاقة السببية بين الخبرة العامة ومستويات الرقابة الذاتية. فقد تعكس هذه الأنماط أيضاً بقاء النساء الأكثر قدرة على مواصلة المشاركة العامة رغم التعرض للعنف الرقمي، في حين قد تكون أخريات قد انسحبن من المجال العام قبل الوصول إلى هذه المراحل.

تحديات مواجهة العنف الرقمي

ولا تقتصر تداعيات هذا الواقع على التجربة الفردية للنساء في الفضاء الرقمي، بل تتشابك مع موروثات ثقافية وعوائق اجتماعية تزيد من تعقيد مواجهة العنف الرقمي. فإلى جانب آثاره الشخصية والمهنية، تبرز قيود اجتماعية تحد من قدرة النساء على الإبلاغ أو طلب الدعم، مما يحول العنف الرقمي من تحدٍ تقني أو أمني إلى قضية اجتماعية تؤثر في المشاركة العامة. فقد أشارت أكثر من 70% من المشاركات إلى أن الخوف من الإحراج الاجتماعي أو المساس بسمعة العائلة يشكل أبرز العوامل التي تثني النساء عن التعامل مع هذه القضايا بصورة علنية، متقدماً بفارق واضح على جميع العوامل الأخرى. ويشير هذا التفاوت إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في نقص الأدوات التقنية أو القانونية فحسب، بل في الكلفة الاجتماعية المرتفعة التي قد تتحملها المرأة عند مواجهة العنف الرقمي أو الإبلاغ عنه. كما برزت مخاوف أخرى تتعلق بالتعرض لحملات

هجوم أو ابتزاز منسقة (42%)، وضعف الوعي المجتمعي بالعنف الرقمي (35%)، وضعف الثقة بفعالية الإجراءات أو أثرها (28%)، إضافة إلى القلق من انعكاسات ذلك على الفرص المهنية والقيادية (22%). ولا يعكس عدم مواجهة بعض حوادث العنف الرقمي أو تأجيل الإبلاغ عنها بالضرورة تقليلاً من شأنها، بل قد يكون نتيجة تراكم أولويات وضغوط متزامنة. فالعديد من النساء يوازنَّ يومياً بين مسؤوليات أسرية واجتماعية، ومتطلبات مهنية تستلزم جهداً مضاعفاً لإثبات الكفاءة، وتحديات مرتبطة بالمشاركة العامة قد تشمل مضايقات أو تهديدات مباشرة خارج الفضاء الرقمي. وفي ظل محدودية الوقت والموارد، قد يُنظر إلى ملاحقة الانتهاكات الرقمية باعتبارها عبئاً إضافياً يمكن تأجيله، وليس لأنها أقل أهمية.

العوامل والعقبات التي تحول دون إبلاغ النساء عند تعرضهن للعنف الرقمي



يكشف التحليل المقارن عن فروقات واضحة في مستويات الرقابة الذاتية بين النساء بحسب تعرضهن السابق للعنف الرقمي. فقد سجلت النساء اللواتي تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي متوسطاً أعلى في تجنب النشر أو التعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية خوفاً من ردود الفعل العدائية (2.39 من 4)، مقارنة بالنساء اللواتي لم يسبق لهن التعرض لأي شكل من أشكال العنف الرقمي (2.06 من 4).

وتشير هذه النتائج إلى أن التعرض للعنف الرقمي يرتبط بارتفاع مستويات الحذر والرقابة الذاتية عند المشاركة في النقاشات العامة عبر الإنترنت. ورغم أن ذلك لا يعني بالضرورة انسحاب النساء من الفضاء الرقمي، فإنه يعكس أثراً مستمراً للعنف الرقمي في الكيفية التي يمارسن بها حقهن في التعبير، من خلال زيادة التردد والحرص عند نشر الآراء أو المشاركة في القضايا العامة. وتشير هذه النتيجة إلى أن تجربة التعرض للعنف الرقمي ترتبط عموماً بزيادة الرقابة الذاتية، إلا أن هذا النمط لا ينطبق بالدرجة نفسها على جميع فئات المشاركات، كما يتضح في التحليل التالي بحسب نوع المشاركة العامة.

تكمن خطورة هذه النتائج في أن أثر العنف الرقمي لا يتوقف عند حدود الحادثة نفسها، بل قد يمتد إلى إعادة تشكيل سلوك المشاركة في الفضاء الرقمي. فعندما تصبح الرقابة الذاتية جزءاً من آليات التكيف مع المخاطر، لا يعود التحدي مقتصراً على حماية الحسابات، بل يمتد إلى حماية قدرة النساء على التعبير والمشاركة بثقة. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تجمع استراتيجيات الحماية بين الأمن التقني وتهيئة بيئة رقمية واجتماعية تشجع على المشاركة الآمنة، بدلاً من الاكتفاء بإدارة المخاطر بعد وقوعها.

كما أظهر التحليل أن أثر العنف الرقمي على الرقابة الذاتية يختلف باختلاف طبيعة الانتهاك الذي تتعرض له النساء. فقد سجلت أعلى مستويات الرقابة الذاتية بين النساء اللواتي تعرضن للتهديد أو الابتزاز الرقمي (2.71 من 4)، تليهن النساء اللواتي تعرضن للإساءات اللفظية أو التعليقات المسيئة (2.57 من 4). في المقابل، كانت مستويات الرقابة الذاتية أقل نسبياً بين النساء اللواتي تعرضن لمحاولات الوصول غير المصرح به إلى الحسابات أو لحملات التشهير والتضليل الرقمي.

ليست جميع أشكال العنف الرقمي متساوية؛ فما يهدد كرامة المرأة وسلامتها هو ما يفرض أعلى مستويات الرقابة الذاتية

وتشير هذه المعطيات إلى أن بعض أشكال العنف الرقمي قد تترك أثراً أكبر على استعداد النساء للتعبير والمشاركة العامة مقارنة بأشكال أخرى، لا سيما عندما يرتبط الانتهاك بتهديد مباشر أو بإحساس متزايد بالمخاطر الشخصية. وبصورة عامة، تدعم هذه النتائج فرضية أن العنف الرقمي لا يقتصر أثره على الضرر المباشر الناتج عن الانتهاك ذاته، بل قد يسهم أيضاً في تضييق مساحة التعبير والمشاركة العامة من خلال تعزيز الرقابة الذاتية لدى النساء.

شكل العنف الرقمي	متوسط الرقابة الذاتية	مستوى الرقابة الذاتية
التهديد أو الابتزاز	2.71	
الإساءة اللفظية أو التعليقات المسيئة	2.57	
محاولات الوصول غير المصرح به للحسابات	2.30	
التشهير أو كشف المعلومات الخاصة	2.18	
الشائعات أو حملات التضليل	2.17	
الهجمات الرقمية المنظمة أو التبليغ	1.45	

تؤسس هذه النتائج لقاعدة تفريق جوهرية في استراتيجيات الحماية؛ فالعنف الرقمي ليس كتلة واحدة، بل يتشكل ضمن ما يمكن تسميته بـ هرمية الرعب الرقمي. ففي قمة هذا الهرم، نجد التهديد والابتزاز الذي يمس مباشرة كرامة الفرد وسلامته، مما يجعله المحرك الأقوى للرقابة الذاتية. بينما تحتل الانتهاكات ذات الطابع التقني أو السياسي مستويات أدنى من هذا الهرم، حيث يميل التعامل معها من قِبل النساء ليكون جزءاً من ضريبة النشاط العام التي يمكن استيعابها. هذا التمييز يفرض علينا إعادة تصميم برامجنا لتنتقل من الحماية الشاملة إلى الحماية المتخصصة؛ بحيث نمنح أولوية قصوى للدعم النفسي- والقانوني في حالات الابتزاز، ونعمل في الوقت ذاته على تطبيع التعامل مع الاختراق والتضليل كأحداث إدارية وتقنية، بما يحمي إرادة المرأة في التعبير أمام الهجمات التي تهدف إلى النيل من أمنها الشخصي.

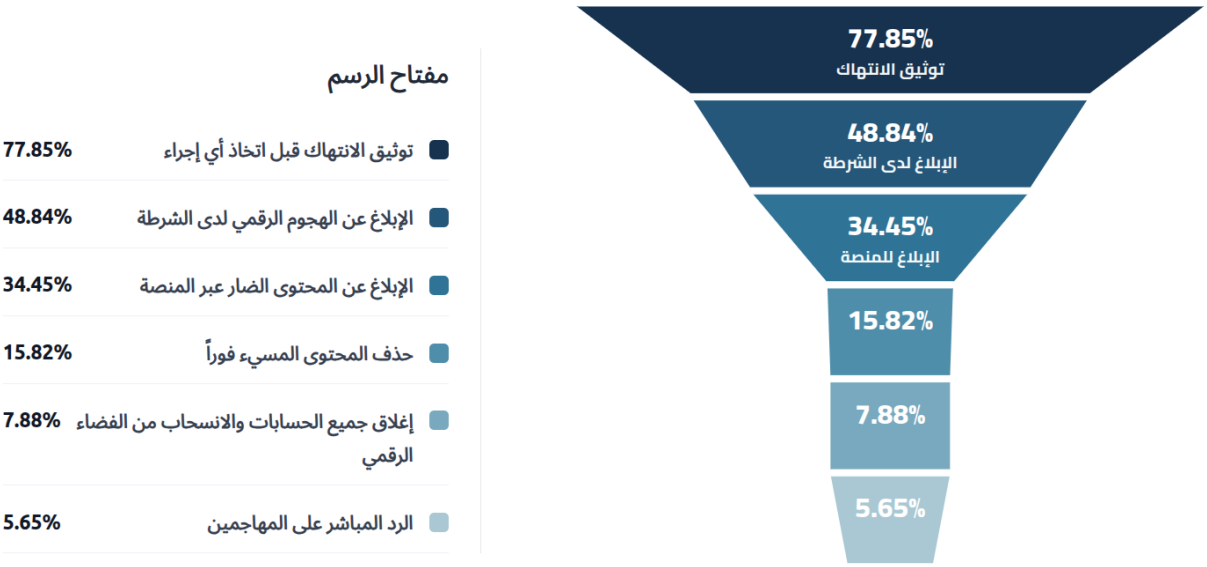
وفي المقابل، تُظهر النتائج أن النساء لا ينظرن إلى الانسحاب من الفضاء الرقمي بوصفه الاستجابة المناسبة للعنف الرقمي؛ إذ اعتبرت 7.88% فقط من المشاركات أن إغلاق جميع حسابات التواصل الاجتماعي والانسحاب من الفضاء الرقمي يمثل الخطوة الأولى المناسبة عند التعرض لهجوم رقمي، بل يطورن استراتيجيات واعية لإدارة حضورهن والحد من احتمالات الاستهداف. فقد برز الفصل بين الجانبين الشخصي والمهني، وتقليل مشاركة المعلومات الشخصية، واستخدام أدوات الخصوصية، وحظر الحسابات المجهولة، إلى جانب توثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، بوصفها ممارسات تعكس مستوى متقدماً من الوعي والحنكة الرقمية. فعلى سبيل المثال، أفادت 43.71% من المشاركات بأنهن يتجنبن مشاركة الصور الشخصية أو العائلية، فيما أشارت 49.15% إلى تركيزهن على قضايا الخدمة العامة وتجنب الموضوعات الاجتماعية المثيرة للجدل، وذكرت 48.97% أنهن يحظرن الحسابات المجهولة أو غير المعروفة. كما رأت 77.85% من المشاركات أن توثيق الانتهاك يمثل الخطوة الأولى المناسبة عند التعرض للعنف الرقمي، فيما اعتبرت 48.84% أن الإبلاغ إلى الشرطة أو الجهات المختصة يمثل الاستجابة الأولى المناسبة. وتشير هذه الأنماط إلى أن كثيراً من النساء لا ينسحبن من الفضاء الرقمي، بل يعمدن إلى إعادة تشكيل حضورهن فيه بصورة أكثر حذراً وأمناً، بما يتيح لهن مواصلة أدوارهن العامة مع إدارة المخاطر بصورة أكثر فاعلية.

بدلاً من الانسحاب، تتجه كثير من النساء إلى إدارة المخاطر الرقمية بصورة استباقية، عبر إعادة تنظيم حضورهن الرقمي واستخدام أدوات الحماية والخصوصية

إلا أن هذه النتائج تكشف في الوقت ذاته أن جانباً كبيراً من مسؤولية إدارة المخاطر الرقمية لا يزال يقع على عاتق النساء أنفسهن. فعلى الرغم من أهمية الاستراتيجيات الفردية التي طورتها المشاركات لتعزيز سلامتهن الرقمية، فإن الاعتماد عليها وحدها يعكس الحاجة إلى منظومة مؤسسية أكثر تكاملاً، تتقاسم مسؤولية الوقاية والحماية والاستجابة. فبناء المرونة الرقمية لدى النساء يمثل جزءاً من الحل، لكنه لا يغني عن توفير بيئة رقمية أكثر أماناً تقلل من الحاجة إلى التكيف المستمر مع المخاطر.

الإجراء الأول المناسب عند التعرض لهجوم رقمي

نسبة المشاركات اللواتي اعتبرن كل إجراء استجابة أولى مناسبة



المرونة الرقمية

يتناول هذا القسم مستوى المرونة الرقمية لدى المشاركات أثناء تفاعلهن مع الفضاء الرقمي، بوصفها القدرة على مواصلة المشاركة العامة وإدارة المخاطر الرقمية والاستجابة لها بفاعلية. ولا تقتصر هذه المرونة على امتلاك الجاهزية الرقمية أي المهارات التقنية للسلامة الرقمية اللازمة لحماية الحسابات والبيانات، بل تشمل أيضاً المعرفة القانونية، والقدرة على تقييم المخاطر وإدارتها، والصلابة النفسية، ومهارات التعامل مع حملات التشهير وخطاب الكراهية، والاستفادة من مسارات الدعم والإحالة عند الحاجة. وبهذا المعنى، تمثل الجاهزية الرقمية أحد المكونات الأساسية للمرونة الرقمية، لكنها لا تختزلها.

ليست جميع أشكال العنف الرقمي قابلة للوقاية؛ فبعضها يتطلب جاهزية تقنية، لكن الأغلب يستلزم مرونة رقمية تضمن استمرار المشاركة رغم الاستهداف

وتشـــير نتائج الدراســـة إلى أنه، رغم امتلاك العديد من المشـــاركات خبرة عملية في الســـلامة الرقمية أثناء استخدامهن المنصات الرقمية والانخراط في العمل العام، فإن هذه الخبرة لا تترجم بالضرورة إلى مرونة رقمية متكاملة تمكنهن من التعامل مع مختلف أشـــكال العنف الرقمي والاســـتمرار في أداء أدوارهن العامة بثقة وفاعلية. وتبرز هذه الفجوة بصـورة خاصـة في المهارات المرتبطة بالاسـتجابة للأزمات والانتهاكات الرقمية، مثل التعامل مع حملات التشهير والمضايقات الإلكترونية، والإلمام بإجراءات الشكاوى والجرائم الإلكترونية، والصـمود في مواجهة الضـغوط النفسـية المصـاحبة للعنف الرقمي. ومن ثم، لا يقتصر التحدي على تعزيز المعرفة النظرية أو التقنية، بل يمتد إلى بناء المهارات التطبيقية والثقة والجاهزية العملية التي تمكّن النســـاء من التعامل مع المواقف الواقعية بثقة وفاعلية.

حيث تشير نتائج التقييم إلى أن غالبية المشاركات (70.10%) يمتلكن مستوىً متوسطاً أو فوق المتوسط من الوعي بمفاهيم الســـلامة الرقمية، في حين تبقى نســـبة النســـاء اللواتي يقيّمن معرفتهن بأنها مرتفعة محدودة نسبياً. وتشير هذه النتائج إلى وجود قاعدة معرفية أولية تمكّن العديد من المشاركات من التعرف إلى المخاطر الرقمية الشـــائعة، إلا أنها لا تعني بالضـــرورة امتلاك معرفة متقدمة أو جاهزية متخصـــصـــة للتعامل مع التهديدات الرقمية الأكثر تعقيداً.

وذلك لأنه وكما تم الإشارة سابقاً، يرتبط العنف الرقمي أساساً بدرجة الحضور والانخراط في الفضاء الرقمي، وليس فقط بضعف المعرفة أو المهارات الرقمية. فالنساء الأكثر استخداماً للمنصات الرقمية في العمل العام والمجتمعي والســـياسي يكنّ أكثر عرضـــة للاســـتهداف بحكم ارتفاع مســـتوى ظهورهن، حتى عندما يمتلكن مســـتويات جيدة من المعرفة أو الثقة بقدراتهن الرقمية. يدل هذا على أن الجاهزية الرقمية قد تحد من بعض المخاطر التقنية، لكنها لا تكفي لمواجهة جميع أشـــكال العنف الرقمي. فبينما يمكن الوقاية من المخاطر المرتبطة بأمن الحســـابات والخصـــوصـــية، ترتبط أشـــكال أخرى، مثل حملات التشـــهير وخطاب الكراهية والاســـتهداف المنظم، بطبيعة الحضـــور العام، وتتطلب مرونة رقمية ومهارات متخصـــصـــة في الاســـتجابة وإدارة الأزمات.

وتؤكد نتائج الدراسة هذا الأمر فقد سجلت النساء اللواتي تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي مستويات مماثلة، بل وأحياناً أعلى، من الثقة بقدراتهن الرقمية مقارنة بمن لم يتعرضن له. ورغم تفوق النساء المتعرضات للعنف الرقمي في معظم المهارات التقنية التي شملها التقييم - كما سيأتي عليه لاحقا، فإن هذا التفوق لم يمتد إلى المهارات الأكثر ارتباطاً بإدارة العنف الرقمي ذاته؛ إذ بقيت ثقتهن بقدرتهن على التعامل المهني مع حملات التشهير أو التحرش الإلكتروني متواضعة، وسجلت مستوى أقل بشكل طفيف مقارنة بغير المتعرضـات للعنف الرقمي. قد تعكس هذه النتيجة أن التعرض للعنف الرقمي يسـهم في تطوير بعض المهارات المرتبطة بالحضـور العام، لكنه لا يوفر بالضرورة الخبرة المتخصـصـة اللازمة لإدارة حملات التشـــهير أو التحرش الإلكتروني، وهي مهارات تتجاوز الجوانب التقنية لتشـــمل إدارة الأزمات، والتواصـــل الاستراتيجي، وإدارة السمعة، والاستفادة من الدعم المؤسسي.

توضح النتائج أن قيمة الجاهزية الرقمية لا تكمن في منع جميع أشكال العنف الرقمي، وإنما في تعزيز قدرة النساء على إدارة المخاطر وتقليل آثارها من خلال تبني ممارسات وقائية واستراتيجيات أكثر تنوعاً لإدارة الحضور الرقمي

وتشير النتائج إلى أن ارتفاع مستوى المعرفة الرقمية لا ينعكس في زيادة الوعي بالمخاطر فحسب، بل يقترن أيضاً بتبني عدد أكبر من الاستراتيجيات لإدارة الحضور الرقمي والتعامل مع المخاطر المحتملة. فقد ارتفع متوسط عدد الاستراتيجيات التي تطبقها المشاركات تدريجياً مع ارتفاع مستوى معرفتهن الرقمية، من 4.82 استراتيجيات بين غير المتأكدات من مستوى معرفتهن إلى 6.05 استراتيجيات بين اللواتي وصفن معرفتهن بأنها مرتفعة. وشملت هذه الاستراتيجيات ممارسات مثل حظر الحسابات المجهولة، ومراجعة المحتوى قبل نشره، وتقييد التعليقات، وتجنب مشاركة الصور الشخصية أو العائلية، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من فرص الاستهداف وإدارة الحضور في الفضاء الرقمي بصورة أكثر أماناً.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجيات لا تمثل جميعها مؤشرات على مستوى أعلى من الحماية الرقمية، بل تعكس أنماطاً مختلفة لإدارة المخاطر تبعاً لطبيعة التهديدات وسياقات استخدام الفضاء الرقمي. فبعضها يهدف إلى تعزيز الحماية التقنية والحد من فرص الاستهداف، في حين يعكس بعضها الآخر سلوكيات تكيفية تساعد النساء على إدارة حضورهن الرقمي والاستمرار في المشاركة ضمن بيئات يُنظر إليها على أنها عالية المخاطر.

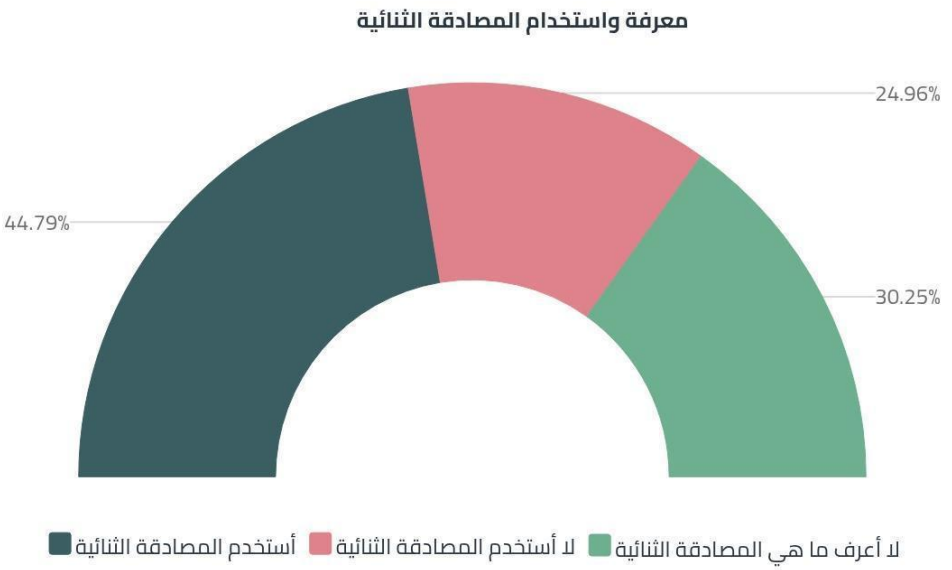
جدول: متوسط التقييم الذاتي للقدرات الرقمية بحسب التعرض للعنف الرقمي

(مقياس التقييم من 1 إلى 5، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى أعلى من الثقة بالقدرات الرقمية)

للقدرات الرقمية	النساء اللاتي تعرضن للعنف الرقمي	النساء اللاتي لم يتعرضن للعنف الرقمي
مهارات التواصل وإدارة الحملات الرقمية	3.18	2.81
مهارات التحدث أمام الجمهور والتواصل عبر البث المباشر	3.32	3.17
بناء الصورة القيادية والتأثير عبر الإنترنت	3.18	3.08
دمج السلامة الرقمية في المناصرة والعمل العام	3.08	2.78
القدرة على الصمود الرقمي وإدارة الضغوط	2.99	2.89
القدرة على الإبلاغ عن المحتوى المسيء للمنصات الرقمية	3.04	2.86
المعرفة بإجراءات الشكاوى الرسمية	2.96	2.86
القدرة على التعامل المهني مع حملات التشهير أو التحرش	2.70	2.78

المعرفة التقنية والجاهزية الرقمية

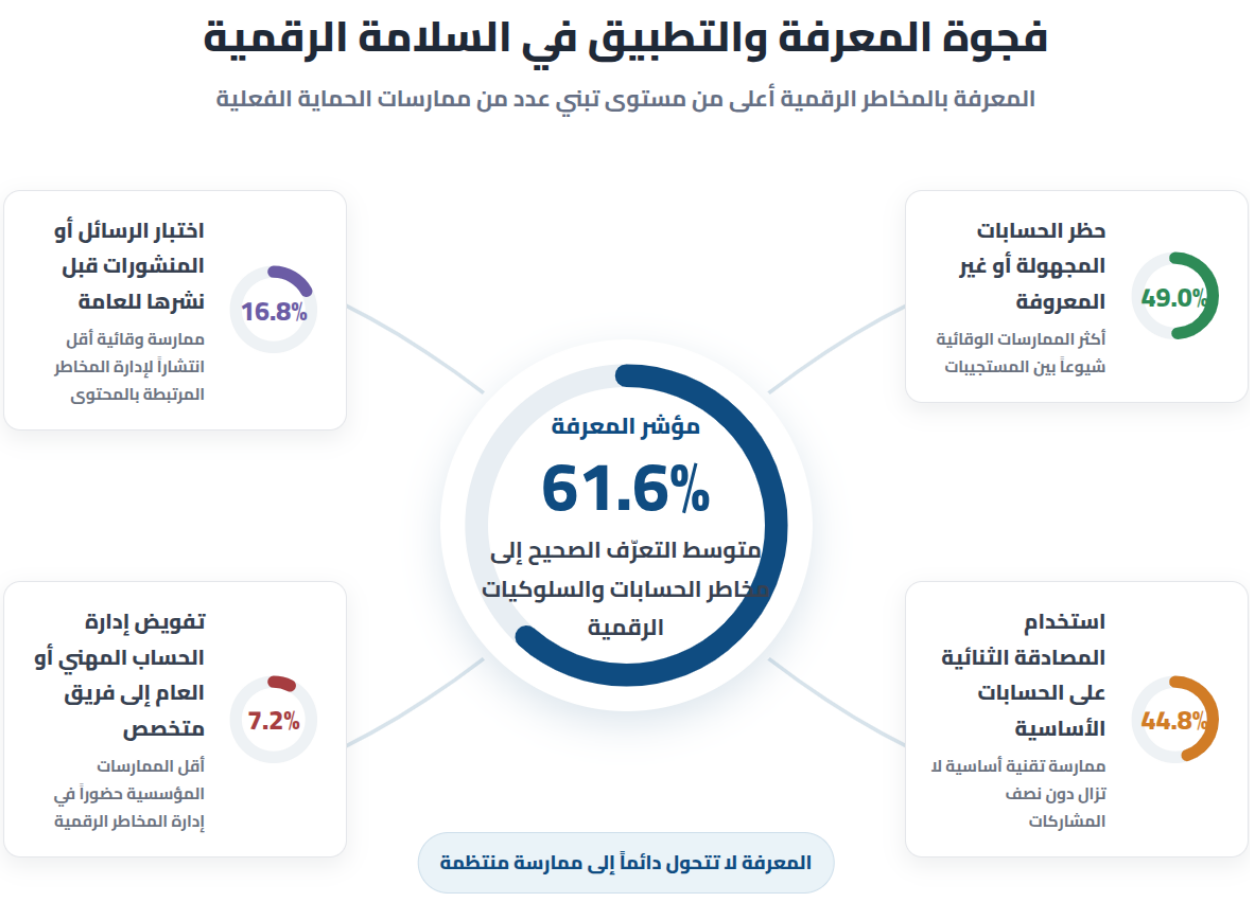
أظهرت النتائج تفاوتاً في فهم بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الرقمي، إذ ما تزال نسبة ملحوظة من المشاركات غير مطلعة على بعض أدوات الحماية الأساسية أو غير قادرة على تقييم بعض الممارسات الرقمية تقييماً دقيقاً. وتترتب على هذه الفجوة المعرفية عواقب بالغة الأثر، إذ تُصبح النساء أكثر عرضة للاختراق أو الاستهداف الرقمي نتيجة عدم إدراكهن لآليات التأمين التقني، مما يجعلهن في حالة دفاعية دائمة أو يدفعهن لاتخاذ قرارات غير مدروسة لحماية خصوصيتهن، وهذا بدوره يحد من قدرتهن على ممارسة حضورهن الرقمي بفعالية وأمان.



ورغم أن النتائج أظهرت أن انطباع المستجيبات عن مهاراتهم الرقمية كانت جيدة نسبياً بالإضافة إلى قدرتهن على التعرف إلى عدد من السلوكيات الرقمية الخطرة، فإنها كشفت في الوقت ذاته عن وجود فجوة واضحة بين المعرفة النظرية وبعض الممارسات الوقائية الأساسية. فعلى سبيل المثال، لا تزال أدوات حماية شائعة مثل المصادقة الثنائية غير مستخدمة على نطاق واسع بين جميع المشاركات، كما ظهرت مؤشرات على وجود التباس بشأن بعض الممارسات المتعلقة بإدارة كلمات المرور أو حماية الحسابات.

وتشير هذه النتائج إلى أن امتلاك المعرفة بالمخاطر لا يترجم دائماً إلى تبني إجراءات وقائية فعالة، وهو ما يعكس أحد التحديات الشائعة في برامج بناء القدرات الرقمية؛ حيث لا يكفي رفع مستوى الوعي وحده ما لم يقترن بتعزيز المهارات التطبيقية والعادات الرقمية الآمنة. وتشير هذه الفجوة إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في تعريف النساء بالمخاطر الرقمية فحسب، وإنما في تمكينهن من تحويل هذه المعرفة إلى ممارسات يومية للحماية وإدارة المخاطر. وبالتالي يمكن الاستنتاج إن عجز المشاركات عن تفعيل إجراءات الحماية التقنية قد يعمق شعورهن بالضعف الرقمي، وبالتالي قد يدفعهن إلى تبني استراتيجيات دفاعية اجتماعية -كالتحجيم الطوعي للأدوار- بوصفها الحل الوحيد المتاح أمامهن لتقليل احتمالات الاستهداف - القائم على ضعف الحماية الرقمية مثل الاختراق أو التصيد، في غياب أدوات الحماية التقنية التي تضمن لهن الأمان.

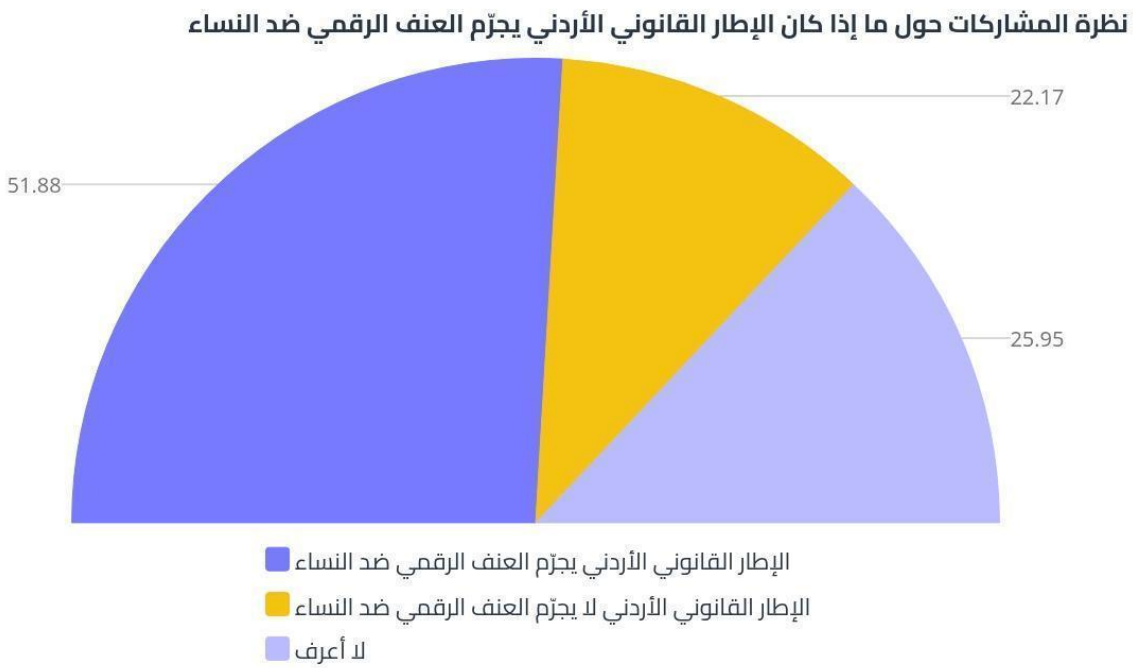
تمتلك غالبية المشاركات معرفة بمبادئ الحماية الرقمية، إلا أن هذه المعرفة لا تترجم دائماً إلى ممارسات وقائية فعالة.



المعرفة القانونية وآليات الحماية المؤسسية

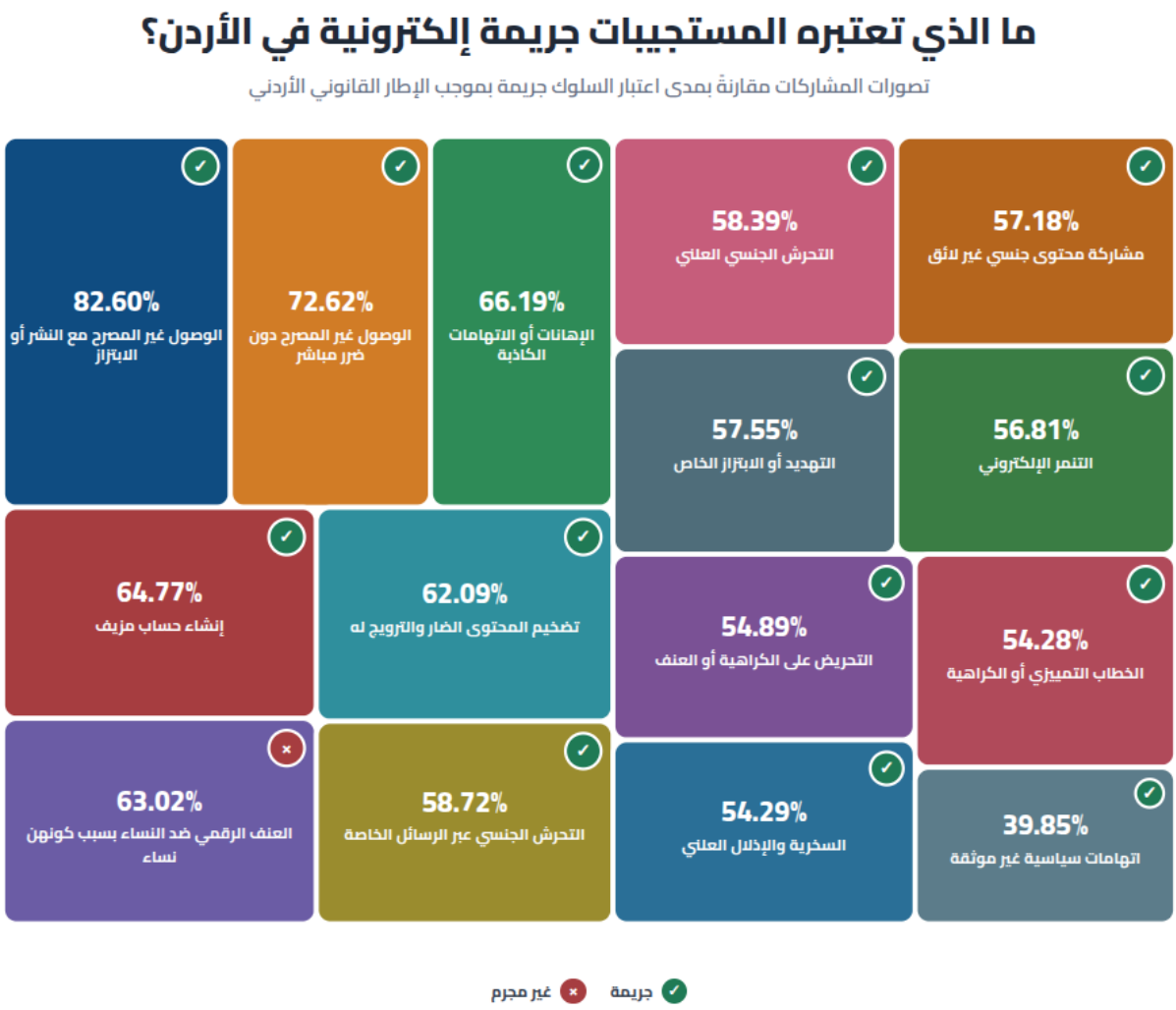
مما لا شك فيه في سياق الحديث عن العنف الرقمي ضد النساء في المجالين العام والسياسي أن الاستجابة للعنف الرقمي لا تقتصر على امتلاك المهارات التقنية وممارسات السلامة الرقمية، بل تشمل أيضاً الإلمام بالإطار القانوني ذي الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معرفة الأفعال التي يجرمها القانون، وآليات الإبلاغ المتاحة، ومسارات الحماية، ناهيك عن أن فهم مستوى وعي النساء بهذه الجوانب هو خطوة أساسية لتحديد الفجوات التي ينبغي معالجتها عند تصميم التدخلات المستقبلية. لذا، يستعرض هذا القسم نتائج التقييم المتعلقة بالوعي القانوني لدى المشاركات ومعرفتهن بآليات الإبلاغ والاستجابة.

أساساً، كشفت النتائج أن فقط نصف المشاركات في الدراسة (52%) أفدن بأن الأطر القانونية في الأردن تجرم العنف الرقمي،[13] في حين توزع النصف الآخر بين من يعتقد أن القانون لا يحمي النساء من العنف الرقمي (22%) وبين من لا يعرف الاجابة (26%).



بين من يعتقدن بوجود حماية قانونية، تشير النتائج إلى أنهن يمتلكن فهماً عاماً جيداً للعديد من أشكال العنف الرقمي والجرائم الإلكترونية. فقد أظهرت نسب مرتفعة منهن وعياً بأن ممارسات مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات الشخصية، وانتحال الهوية الرقمية، والتهديد والابتزاز الإلكتروني، والتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت تُعد من أشكال العنف الرقمي أو الجرائم الإلكترونية. في المقابل، كشفت النتائج عن وجود فجوة في إدراك بعض أشكال العنف الرقمي الأقل وضوحاً، ولا سيما الممارسات التي تستهدف تقويض حضور المرأة أو الحد من مشاركتها في المجال العام دون أن تأخذ شكل التهديد أو الابتزاز المباشر. وتشمل هذه الممارسات، على سبيل المثال، التشكيك في أهلية المرأة للمشاركة العامة، أو السخرية من مظهرها أو لباسها، أو استخدام حملات التبليغ الجماعي لإسكات حساباتها. وتشير هذه النتائج إلى أن مفهوم العنف الرقمي لا يزال يرتبط لدى كثير من المشاركات بالأشكال المباشرة والواضحة، بينما تقل درجة إدراك الأشكال الأكثر خفاءً، رغم ما قد تتركه من آثار مباشرة على حضور المرأة الرقمي ومشاركتها العامة وقدرتها على الاستجابة لهذه الممارسات عند تعرضها لها. مما يشير إلى أهمية التوعية بالعنف الرقمي من ناحية قانونية خاصة لدى من يعملن في المجال العام ومن يرغبن في الترشح في الانتخابات.

[13] يتضمن قانون الجرائم الالكترونية وقانون العقوبات الكثير من المواد التي تجرم اشكال متنوعة من العنف الرقمي، ولكن بشكل غير مباشر. يمكن الرجوع للدراسة التحليلية عن واقع النصوص القانونية ومعالجة الجرائم الإلكترونية للعنف ضد النساء في الأردن



كما أظهرت النتائج وجود التباس في فهم الحدود القانونية لبعض الممارسات. فعلى سبيل المثال، اعتقدت أكثر من نصف المشاركات أن التهكم بحد ذاته يشكل جريمة إلكترونية، كما اعتبرت نسبة تقارب 60% أن جميع أشكال العنف الرقمي ضد المرأة تندرج تلقائياً ضمن الجرائم الإلكترونية، رغم أن التجريم في القانون الأردني يعتمد على طبيعة الفعل وأركانه القانونية، وليس على الوصف العام للسلوك.

تكشف النتائج، إلى جانب التفاوت في فهم نطاق الحماية القانونية، عن فجوة في الثقة بفاعلية الاستجابة الرسمية للعنف الرقمي، سواء من حيث وضوح المسارات القانونية أو كفاءة إجراءات التقاضي والإنصاف. فقد أفادت نسبة 39.42% من المشاركات بأنهن يتجنبن اللجوء إلى القضاء لاعتقادهن بأن الإجراءات القانونية طويلة أو غير فعالة. كما أشارت قرابة ربع المشاركات إلى أن اشتراط الحضور الشخصي إلى المراكز الأمنية، وما قد يصاحبه من اعتبارات اجتماعية، يشكل عائقاً إضافياً أمام تقديم الشكاوى. وتشير هذه النتائج إلى أن محدودية اللجوء إلى المسارات القانونية لا ترتبط بنقص المعرفة بالحقوق والإجراءات فحسب، بل تعكس أيضاً ضعف الثقة بفاعلية آليات الإنصاف، إلى جانب عوائق إجرائية واجتماعية تقلل من استعداد النساء إلى تقديم الشكاوى وملاحقة المعتدين قانونياً.

وتعزز هذه النتيجة مؤشرات الجاهزية العملية للمشـــاركات؛ إذ بلغ متوســـط التقييم الذاتي لمعرفة إجراءات تقديم الشكاوى الرسمية في قضايا الجرائم الإلكترونية 2.89 من أصل 5، فيما بلغ متوسط القدرة على الإبلاغ عن المحتوى المسيـــء عبر المنصـــات الرقمية 2.93 من أصـــل 5. وتشـــير هذه النتائج إلى أنه، رغم إدراك المشاركات لأهمية الإبلاغ، فإن مستوى الثقة بقدرتهن على استخدام مسارات الإبلاغ الرسمية أو الرقمية ظل متوسطاً، بما يعكس فجوة بين الوعي بأهمية الإبلاغ والجاهزية العملية لممارسته.

العائق الأكبر أمام الإبلاغ ليس فقط نقص المعرفة بالقانون، بل أيضاً محدودية الثقة بفعالية مسارات الحماية والإنصاف، بالإضافة إلى العوائق المجتمعية والمؤسساتية

وبالحديث عن الإجراءات القانونية، تكشف النتائج أن التحديات المرتبطة بمواجهة العنف الرقمي لا تقتصر على المعرفة القانونية وحدها أو الثقة بالنظام القضـــائي، بل تمتد إلى جملة من العوامل الاجتماعية والمؤســـســـية التي قد تحد من اللجوء إلى الإجراءات الرســـمية أو طلب الدعم. فقد برزت اعتبارات تتعلق بالخصـوصـية العائلية والاجتماعية، وضـعف الثقة بفعالية الإجراءات، والخشـية من الوصـم أو التداعيات الاجتماعية كأســباب محتملة قد تدفع بعض النســاء إلى التردد في الإبلاغ أو المتابعة القانونية، على ســبيل المثال، صرحت 7 من كل 10 مســتجيبات أن الخوف من المســاس بســمعتهن كان من أبرز الأســباب التي تدفعهن إلى التردد في الإبلاغ عن العنف الرقمي، بينما قالت 4 من كل 10 مســتجيبات أن ترددهن ينبع من الخوف من حملات الهجوم المنسـقة أو التصـعيد من قبل المعتدين. تقول ياسـمين (اسـم مسـتعار)، وهي إعلامية من محافظة الطفيلة: *"لأنني إعلامية أعي تماماً العوائق والتحديات والنظرة المجتمعية السائدة تجاه المرأة التي تدافع عن حقوقها"* .

وكما تم الإشارة اليه سابقاً فإن ردود أفعال النساء تجاه العنف الذي يتعرضن له عبر الانترنت يتفاوت بحسب خبرتهن العملية وخلفيتهن الاجتماعية وثقافتهن المؤســسـية. لكن المثير للاهتمام أن نتائج التحليل المقارن بين الفئات المبحوثة أظهرت أن العلاقة بين المعرفة القانونية والاســتعداد للإبلاغ ليســت علاقة خطية أو مباشرة. فبينما لم تظهر فروقات كبيرة بين النســاء اللواتي يعتقدن أن الإطار القانوني الأردني يجرّم العنف الرقمي ضـد النسـاء واللواتي لا يمتلكن معرفة واضـحة بهذا الأمر، برزت فروقات واضـحة لدى النسـاء اللواتي يعتقدن أن الإطار القانوني لا يجرّم العنف الرقمي ضد النساء.

تشير هذه النتائج إلى أن الاستعداد للإبلاغ لا يرتبط بالضرورة بمستوى المعرفة القانونية وحده، بل قد يتأثر بدرجة الثقة بوجود حماية قانونية فعّالة وإمكانية الحصـــول على الإنصـــاف من خلال القنوات الرســـمية. فالنسـاء اللواتي يعتقدن أن العنف الرقمي ضـد النسـاء لا يحظى بتجريم قانوني واضـح بدت لديهن مسـتويات أعلى من التردد أو الشـعور بوجود عوائق أمام اللجوء إلى المسـارات الرسـمية للإبلاغ. فعلى سـبيل المثال، صرحت 32% فقط من النسـاء اللاتي يعتقدن أن العنف الرقمي ضـد المرأة غير مجرم في الأردن بأنهن يعتبرن أن الإبلاغ للشرطة أو المدعي العام تعتبر الاستجابة الأولى الأمثل عند تعرضهن للعنف الرقمي مقابل 63.9% من نظيراتهن اللاتي يعتقدن أن القوانين الأردنية تجرم العنف الرقمي ضد النساء.

تظهر هذه النتائج بوضـوح أن التردد في اللجوء إلى المسـارات القانونية لا يرتبط بعامل واحد، بل بمجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والمؤسـسـية المتداخلة. ففي حين أفادت 45.17% من المشـاركات بأن الحفاظ على خصـوصـية الأسرة أو السـمعة الاجتماعية يشـكل عائقاً أمام تقديم شـكوى رسـمية، أشـارت 31.76% إلى

اعتقادهن بأن الإجراءات القانونية غير فعالة أو تستغرق وقتاً طويلاً. فقرار الإبلاغ بالنسبة للمرأة إذاً هو عملية حسابية دقيقة توازن بين المخاطر والفوائد؛ إذ لا يقتصر الأمر على المعرفة بالقانون، وإنما يشمل أيضاً تقييم مدى فعالية الإجراءات وما قد يترتب على الإبلاغ من تبعات اجتماعية وشخصية. وهذا يعني بالضرورة أن تكثيف حملات التوعية القانونية التقليدية التي تكتفي بتعريف النساء بنصوص القانون لن يحقق التغيير المنشود، ما لم يقترن بخطوات ملموسة تعزز فعالية مسارات الإنصاف، وتبني الثقة بها، وتحد في الوقت نفسه من المخاوف الاجتماعية المرتبطة بالإبلاغ. من الجدير ذكره هنا أيضاً أن هذه النتيجة تنسجم مع الأدبيات المحلية المتعلقة بالعنف الرقمي ضد النساء،[14][15] والتي تشير إلى أن قرار الإبلاغ لا يتأثر فقط بمدى معرفة النساء بالقوانين والإجراءات المتاحة، بل أيضاً بمدى ثقتهن بفعالية تلك الإجراءات وقدرتها على توفير الحماية أو تحقيق العدالة. وبذلك، قد لا يكون توفير المعلومات القانونية وحده كافياً لتعزيز الإبلاغ، ما لم يترافق مع جهود أوسع لتعزيز الثقة بآليات الشكاوى والإجراءات القانونية المتاحة وتوضيح مسارات الحماية والإنصاف المتوفرة للنساء.

الوعي بمصادر الدعم النفسي والاجتماعي

أظهرت النتائج محدودية المعرفة بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي المتاحة، إذ أفادت نسبة ملحوظة من المشاركات بعدم معرفتهن بوجود مثل هذه الخدمات من الأساس. حيث تكشف النتائج عن وجود فجوة واضحة في الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، تبدأ من محدودية المعرفة بوجود هذه الخدمات قبل أن تمتد إلى عوائق أخرى تتعلق بالوصول والاستفادة منها. فقد أفادت أكثر من نصف المشاركات بأنهن لا يعرفن بوجود هذه الخدمات مع أن 20% منهن (ممن لا يعرفن عن وجود الخدمات) عبرن عن حاجة ماسة إليها، وهو ما يعكس قصوراً في التعريف بهذه الخدمات والوصول إلى الفئات المستهدفة. وفي المقابل، بلغت نسبة النساء اللاتي سبق لهن استخدام هذه الخدمات (16.19%) فقط، وهي نسبة محدودة مقارنة بحجم الاحتياج المتوقع. كما أوضحت النتائج أن (29.92%) من المشاركات يعرفن بوجود هذه الخدمات لكنهن لم يلجأن إليها لاعتمادهن على شبكات دعم اجتماعي بديلة، في حين شكلت التكلفة عائقاً مباشراً أمام نسبة محدودة (3.14%).

> ***أكثر من نصف المشاركات لا يعرفن بوجود خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، في حين ترتفع المعرفة بها بين النساء الأكثر انخراطاً وخبرة في الحياة العامة والسياسية***

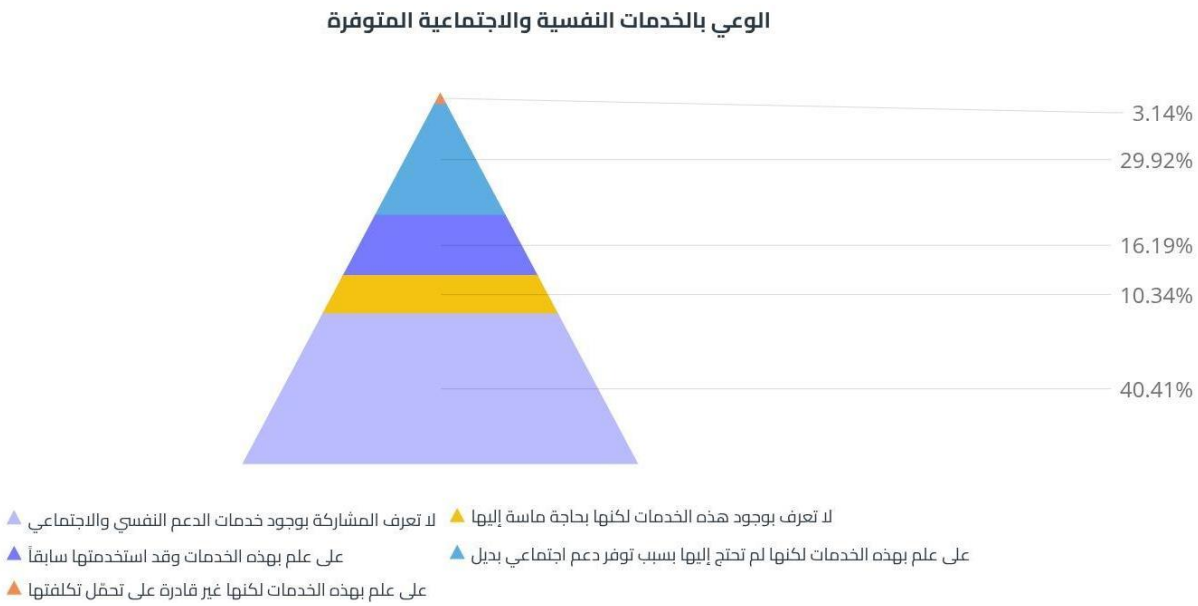
الجدير بالذكر أن النساء اللاتي سبق لهن استخدام هذه الخدمات كنّ في الغالب (90%) من المنخرطات في الحياة العامة والسياسية وصاحبات الخبرة السياسية الأكبر مثل السياسيات الاتي ترشحن في دورات انتخابية سابقة أو فزن فيها أو النساء الحزبيات بشكل عام. ما يوحي بوجود ارتباط بين اتساع الخبرة العامة وارتفاع

[14] المحادين، إسراء; الصرايرة، حسين; والسقاف، نادية. (2025). العنف الرقمي ضد النساء في الأردن: السياق القانوني والمؤسسي. مؤسسة SecDev.
https://secdev-foundation.org/wp-content/uploads/2025/06/Jordan-DVAW-2024-legal-AR.pdf.

[15] اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2022). العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن. عمّان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

الوعي بالخدمات المتاحة والاستفادة منها. وقد يعكس ذلك اتساع الشبكات المهنية والمؤسسية لدى هذه الفئة، أو ازدياد فرص تعرضها لبرامج التوعية والدعم مقارنة بغيرها من النساء.

وبالتالي تشير هذه المعطيات إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في توافر الخدمات وحده، بل في ضمان معرفة النساء بها، وربطهن بها في الوقت المناسب، وتعزيز الثقة بإمكانية الاستفادة منها عند الحاجة، بما يجعلها جزءاً من منظومة الاستجابة للعنف الرقمي وليس خياراً هامشياً لا تلجأ إليه إلا قلة من النساء.



تشير هذه النتائج إلى أن تعزيز الاستجابة للعنف الرقمي لا يقتصر على تطوير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بل يبدأ بمعالجة فجوة الوصول إليها والتعريف بها. ومن ثم، فإن بناء منظومة استجابة فعالة للعنف الرقمي يتطلب، إلى جانب تطوير الخدمات ذاتها، الاستثمار في آليات التعريف بها، وتفعيل مسارات الإحالة، وضمان وصولها بصورة مبكرة إلى النساء قبل تعرضهن للمخاطر، وليس بعد وقوعها فقط. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر بناء منظومة الاستجابة على تطوير الخدمات والمؤسسات، بل يشمل أيضاً تعزيز شبكات التوجيه والتشبيك بين النساء، بحيث تسهم القيادات وصاحبات الخبرة في نقل المعرفة بخدمات الدعم وآليات الإحالة وممارسات السلامة الرقمية إلى النساء الأقل خبرة، بما يعزز الجاهزية المبكرة ويوسع الاستفادة من منظومة الحماية.

ما الذي يميز النساء اللواتي يخططن لخوض انتخابات مستقبلاً؟

تكشف نتائج التحليل المقارن عن فروق واضحة بين النساء السياسيات أو المهتمات بالمشاركة السياسية من جهة، وبين النساء القياديات ممن ليس لهن اهتمام بالمشاركة السياسية من جهة أخرى. وتشير النتائج إلى أن النساء االسياسيات لا يختلفن كثيراً عن غيرهن من حيث مستوى الوعي الأساسي بمفاهيم المرونة الرقمية، إلا أنهن يواجهن بيئة رقمية أكثر تعقيداً وتحديات أكبر بحكم طبيعة حضورهن العام. فقد أظهرت النتائج أن ما يقارب نصف النساء السياسيات أو المهتمات بالمشاركة السياسية (49%) تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي، مقارنة بـ25% فقط بين النساء القياديات غير السياسيات.

كما أبدت السياسيات مستويات أعلى من القدرات الرقمية والثقة في التعامل مع التحديات المرتبطة بالمجال العام. فقد بلغ متوسط مؤشر القدرات الرقمية لديهن 3.00 مقارنة بـ2.64 لدى النساء غير السياسيات. كما أفادت نسبة أكبر منهن بعدم وجود عوائق تحول دون اللجوء إلى آليات الإبلاغ الرسمية في حال التعرض للعنف الرقمي (46% مقابل 17%).

في المقابل، لم تظهر فروق تذكر في بعض المؤشرات الأساسية المرتبطة بالممارسات الأمنية الرقمية. فقد كان مستوى الوعي الذاتي بالأمان الرقمي متقارباً بين المجموعتين (2.82 مقابل 2.80)، كما لم تظهر فروق جوهرية في استخدام المصادقة الثنائية (45% مقابل 46%). وتشير هذه النتيجة إلى أن الانخراط السياسي أو العام لا يرتبط بالضرورة بتبني ممارسات حماية رقمية أكثر تقدماً، رغم ارتفاع مستوى التعرض للمخاطر.

كما أن حقيقة أن المستجيبات المنخرطات سياسياً كن الأكثر طلباً للتدريب في مجال الأمن الرقمي، كما تم الإشارة إليه، تشير بالضرورة إلى أن الحاجة إلى التدريب لا تنبع بالضرورة من ضعف المعرفة الأساسية أو محدودية القدرات، بل من إدراك أعمق لطبيعة المخاطر المرتبطة بالعمل العام والحاجة إلى أدوات أكثر تقدماً للتعامل معها.

بصورة عامة، ترسم هذه النتائج صورة مختلفة عن التصور التقليدي الذي يفترض أن النساء الراغبات في الانخراط في الحياة العامة ممن لا يمتلكن بالضرورة خبرة في المجالات ذات الصلة بالسياسة أو الشأن العام يحتجن فقط إلى رفع مستوى الوعي أو المعرفة الأساسية. فما يميز هذه الفئة ليس اختلاف طبيعة احتياجاتها التدريبية عن غيرها، وإنما المرحلة التي يمكن فيها تلبيتها؛ إذ إنهن لم يبدأن بعد ممارسة أدوار عامة بصورة فعلية. لذا، يتيح ذلك فرصة لتقديم بناء القدرات في مرحلة تسبق الانخراط في المجال العام، بدلاً من اقتصاره على الاستجابة للتحديات بعد التعرض لها. وعليه، فإن احتياجاتهن التدريبية تشمل، شأنهن شأن غيرهن من المشاركات، تطوير مهارات متقدمة في الحماية الرقمية وإدارة الأزمات والتعامل مع الهجمات الرقمية، إلا أن توقيت تقديم هذه المهارات يمثل ميزة إضافية لهذه الفئة، إذ يتيح تهيئتهن للمشاركة العامة منذ مراحلها الأولى.

أولويات بناء القدرات والاحتياجات التدريبية

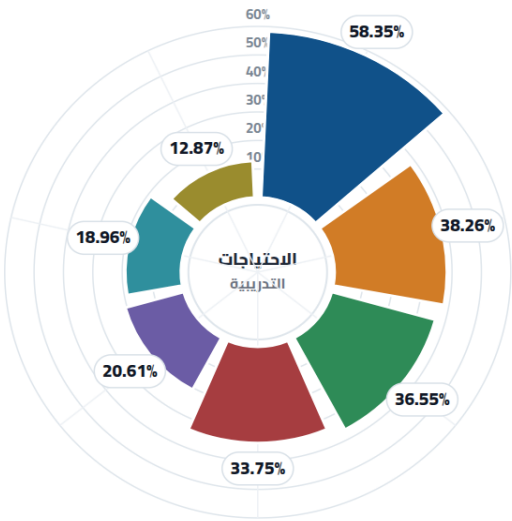
تكشف نتائج التقييم أن أولويات بناء القدرات التي عبّرت عنها المشاركات تتسق بصورة وثيقة مع الفجوات المعرفية والمهارية التي أظهرتها الأقسام السابقة من الدراسة، مما يعزز اتساق النتائج ويؤكد أن الاحتياجات التدريبية تنبع من التحديات الفعلية التي تواجهها النساء في مشاركتهن العامة والرقمية. فقد برز الأمن الرقمي وإدارة الأزمات الرقمية في مقدمة الأولويات التدريبية، بما يشمل الوقاية من الانتهاكات الرقمية والاستجابة لحملات التشهير والمضايقات الإلكترونية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز المعرفة بالحقوق الرقمية، وآليات الإبلاغ، وإجراءات التعامل مع الجرائم الإلكترونية. تجدر الإشارة هنا إلى أن النساء المنخرطات أو المهتمات بالمشاركة السياسية والقيادية كن الأكثر طلباً للتدريب في هذا المجال (أي الأمن الرقمي وإدارة الأزمات) بنسبة 61% مقابل 39% لغيرهن من المستجيبات للاستبانة. كما أبدت المشاركات اهتماماً بتطوير مهارات الاتصال والإعلام وإدارة الحملات الرقمية، بما يعكس إدراكاً متزايداً بأن بناء الحضور العام والتأثير في الفضاء الرقمي لا ينفصلان عن القدرة على إدارته بصورة آمنة ومهنية.

أولويات الاحتياجات التدريبية من وجهة نظر المستجيبات

نسبة المشاركات اللواتي اخترن كل مجال بوصفه أولوية تدريبية

مفتاح الرسم

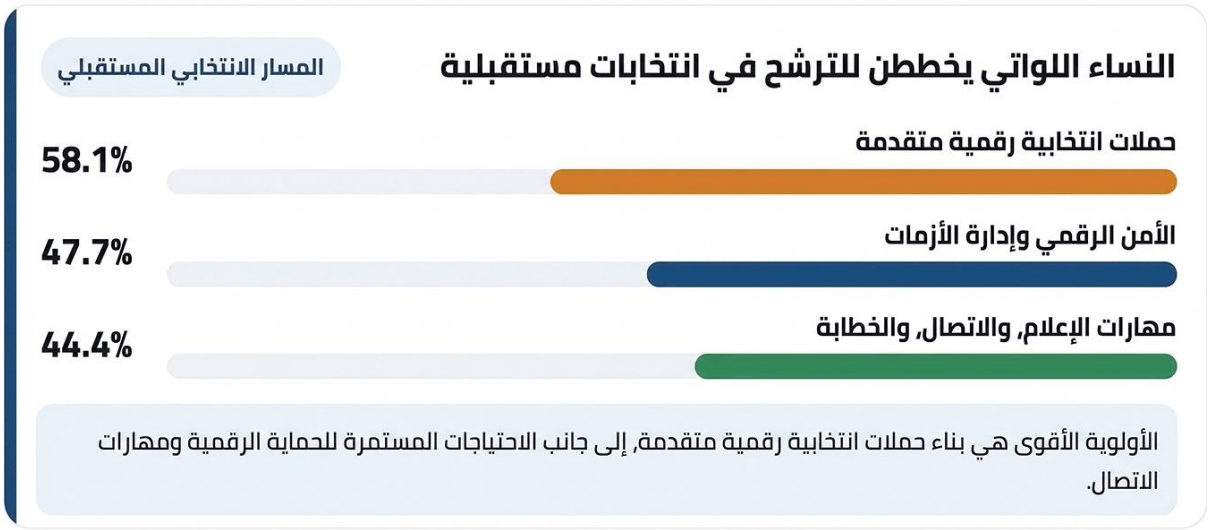
58.35%	الأمن الرقمي وإدارة الأزمات
38.26%	مهارات الإعلام والاتصال
36.55%	الحقوق الرقمية والإجراءات القانونية
33.75%	الحملات الانتخابية المتقدمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي
20.61%	عمل التحالفات والشراكات الاستراتيجية
18.96%	الدعم النفسي والصمود الرقمي
12.87%	إدماج السلامة الرقمية في المناصرة

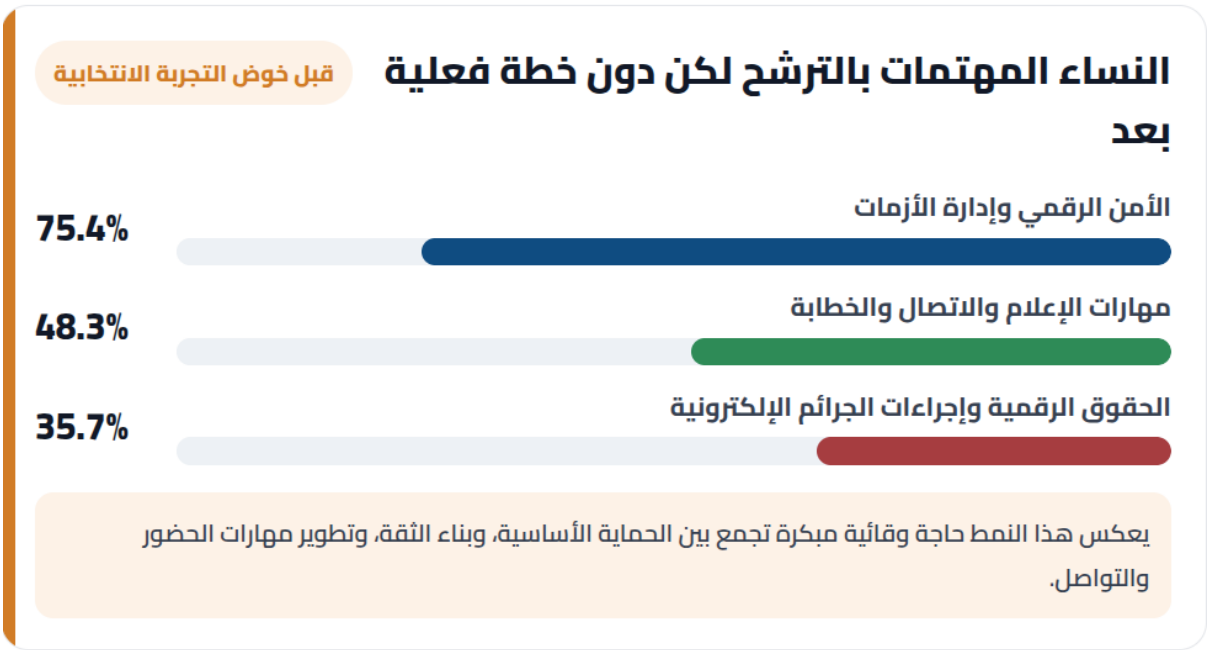


لا يقتصر تحديد الاحتياجات التدريبية على تحديد الموضوعات الأكثر طلباً، بل يكشف أيضاً عن الأولويات التدريبية لدى المستجيبات التي تنظر بها المشاركات إلى متطلبات المرونة الرقمية. فقد جاء الأمن الرقمي وإدارة الأزمات في المرتبة الأولى، تلاه الوعي بالحقوق الرقمية والإجراءات القانونية، بما يعكس تركيزاً واضحاً على اكتساب المهارات التي توفر حماية مباشرة وتمكن من الاستجابة الفورية للمخاطر. وفي المقابل، جاءت موضوعات مثل بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية، أو إدماج السلامة الرقمية في جهود المناصرة، أو الصمود النفسي في مراتب أدنى، وهو ما لا يعني أنها أقل أهمية، بل يشير إلى أن المشاركات يمنحن الأولوية حالياً للاحتياجات الأكثر إلحاحاً والمرتبطة بالتعامل مع المخاطر المباشرة قبل الانتقال إلى الجوانب الاستراتيجية أو طويلة الأمد. ويعكس ذلك فهماً عملياً للمرونة الرقمية باعتبار مهارات السلامة والجاهزية الرقمية شرطاً أولياً للاستمرار في المشاركة العامة، وليس مجرد مجال معرفي مستقل.

تضع النساء الحماية أولاً، ثم القانون، ثم التأثير؛ فيما تتراجع أولويات المناصرة والتحالفات والصمود النفسي، في إشارة إلى أن البيئة الرقمية لا تزال تُفرض عليهن بوصفها ساحة لإدارة المخاطر قبل أن تكون مساحة لبناء النفوذ والقيادة

وفي هذا الصدد، يوضح الشكل التالي نتائج التحليل التقاطعي للنسب الموزونة لأهم الاحتياجات التدريبية لدى مجموعات مختارة من المشاركات:





النساء المنتميات إلى حزب أو حركة سياسية

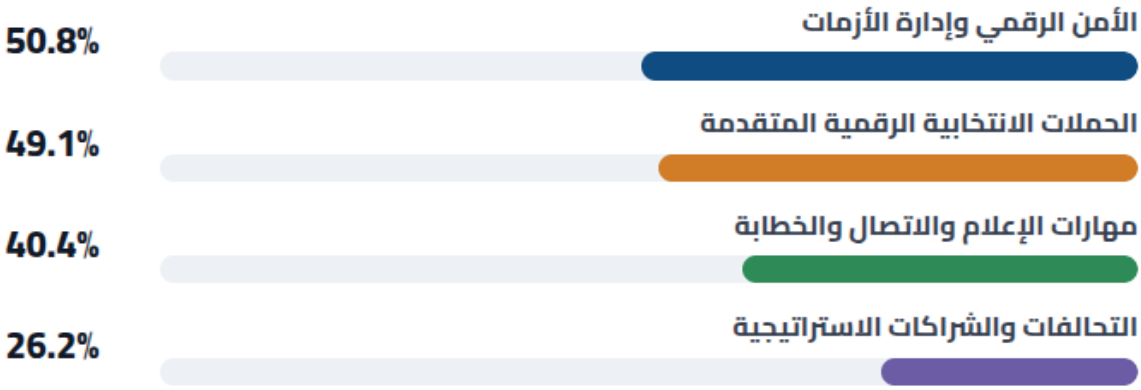
انخراط حزبي قائم



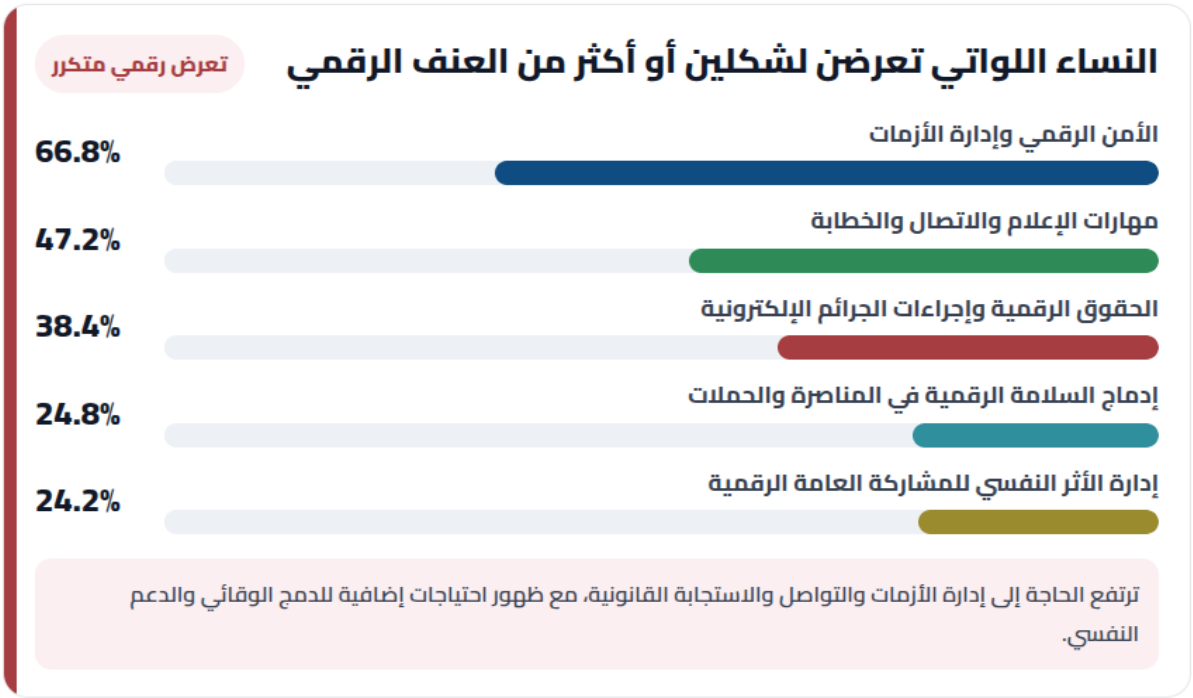
يبرز لدى هذه الفئة احتياج أوضح إلى بناء التحالفات ودمج السلامة الرقمية في العمل السياسي والمناصرة.

النساء اللواتي سبق لهن خوض تجربة انتخابية

خبرة انتخابية سابقة



تتقارب الحاجة إلى إدارة المخاطر مع تطوير الحملات المتقدمة، بما يعكس انتقال الاحتياج من الوعي العام إلى الاستجابة العملية.



هذا الاحتياج لمهارات متعددة يعكس تحولاً في فهم المرونة الرقمية؛ إذ لم تعد المسألة مجرد إتقان للأدوات التقنية، بل أصبحت تتعلق بـ القدرة المؤسسية على المواجهة. فالتحدي الذي تواجهه النساء في التعامل مع حملات الاستهداف المنظم يتجاوز قدرة الفرد على الحماية الذاتية، ويستلزم وجود شبكات أمان توفر الدعم القانوني، والتقني، والنفسي في آن واحد. هذا يعني أن الفجوة التي رصدتها الدراسة ليست ضعفاً في مهارات الأفراد بقدر ما هي نقص في منظومات الدعم المتخصصة التي يجب أن تتبناها المؤسسات المعنية، لتتحول الاستجابة للعنف من عبء شخصي ملقى على عاتق المرأة، إلى مسؤولية مشتركة توفر بيئة آمنة للنشاط العام.

الخاتمة والتوصيات

تكشف نتائج هذا التقييم أن السلامة الرقمية لم تعد قضية تقنية مرتبطة بحماية الحسابات أو رفع مستوى الوعي فحسب، بل أصبحت أحد الشروط الأساسية لضمان مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية. فقد أظهرت الدراسة أن الفضاء الرقمي لم يعد مساحة موازية للعمل العام، وإنما امتداد مباشر له؛ وكلما اتسعت مساحة الحضور العام، ازدادت احتمالات التعرض للاستهداف الرقمي، ولا سيما لدى النساء المنخرطات في العمل السياسي والقيادي. وفي المقابل، لا تشير النتائج إلى انسحاب النساء من المجال العام، بل إلى تحمّلهن عبء إدارة هذه المخاطر بجهود فردية، عبر استراتيجيات للتكيف والرقابة الذاتية وإدارة الحضور الرقمي، في ظل محدودية منظومات الدعم المؤسسي.

كما توضح الدراسة أن التحدي الرئيس لا يكمن في نقص الوعي الأساسي بمفاهيم السلامة الرقمية، وإنما في الفجوة بين المعرفة النظرية والممارسة العملية، وفي الحاجة إلى مهارات متقدمة لإدارة الأزمات الرقمية، والتعامل مع حملات التشهير والاستهداف، وبناء الثقة بالمسارات القانونية والمؤسساتية. ويكتسب ذلك أهمية إضافية في ظل بروز تهديدات رقمية جديدة، وفي مقدمتها المحتوى المفبرك وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي تنظر إليها المشاركات باعتبارها من أكثر التهديدات قدرة على زعزعة الاستقرار، في وقت لا تزال فيه أدوات الاستعداد والاستجابة لها محدودة.

وتبرز الدراسة أيضاً بعداً استراتيجياً آخر يتمثل في أن آثار العنف الرقمي لا تقتصر على النساء اللاتي يتعرضن له بصورة مباشرة، بل تمتد إلى النساء الراغبات في دخول المجال العام، من خلال تشكيل تصورات مسبقة عن كلفة المشاركة. وبذلك، لا يسهم العنف الرقمي في تقييد الأصوات القائمة فحسب، وإنما قد يحد أيضاً من ظهور قيادات نسائية جديدة، وهو ما يجعل الاستثمار في الجاهزية الرقمية المبكرة جزءاً من الاستثمار في توسيع المشاركة العامة مستقبلاً.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يدعو التقرير إلى إعادة توجيه سياسات وبرامج السلامة الرقمية من التركيز على التوعية العامة إلى بناء منظومة متكاملة للوقاية والحماية والاستجابة والدعم. وتشمل هذه المنظومة تطوير برامج متخصصة لبناء القدرات العملية، وتعزيز المرونة الرقمية إلى جانب الجاهزية التقنية، وتوفير مسارات أكثر فعالية للإبلاغ والإحالة والدعم القانوني والنفسي، ورفع جاهزية المؤسسات للتعامل مع التهديدات الرقمية المستجدة، إلى جانب تطوير أدوات لتقييم المخاطر تراعي اختلاف مستويات التعرض باختلاف طبيعة المشاركة العامة والسياسية.

وتؤكد هذه النتائج أن مستقبل المشاركة العامة للنساء لن يتحدد بمدى انتشار التكنولوجيا، بل بمدى قدرة المؤسسات على جعل الفضاء الرقمي أكثر أمناً وعدالة. فالسلامة الرقمية ليست مسؤولية فردية تتحملها النساء وحدهن، وإنما مسؤولية مؤسسية ومجتمعية مشتركة، تكفل لهن ممارسة أدوارهن العامة والسياسية بثقة واستدامة، وتجعل الحق في المشاركة مقروناً بالحق في الحماية.

الفجوات المستقبلية والتحديات الناشئة

على الرغم من تغطية الورقة للواقع الحالي، إلا أن المشهد الرقمي في الأردن يشهد تحولات متسارعة تتطلب استشرافاً مستقبلياً للفجوات التالية:

- يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة ذات حدين؛ فبينما يسهل العمل الرقمي للقيادات النسائية، فإنه يفتح الباب أمام مخاطر متطورة مثل "التزييف العميق" (Deepfakes) لغايات الابتزاز أو تشويه السمعة، وهي مخاطر لم يتم قياس مدى استعداد القيادات النسائية لمواجهتها تقنياً أو قانونياً بعد.
- تظل هناك فجوة بين سرعة ابتكار أدوات العنف الرقمي وبين بطء التحديثات التشريعية، مما يتطلب دراسة كيفية مواءمة القوانين الوطنية (مثل قانون الجرائم الإلكترونية) مع الانتهاكات الرقمية العابرة للحدود التي تستهدف الشخصيات العامة.
- هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات طولية (Longitudinal Studies) تقيس الأثر طويل الأمد للعنف الرقمي على "الاستنزاف النفسي" للقيادات النسائية، ومدى مساهمة هذا العنف في انسحاب الكفاءات النسائية من الفضاء العام تدريجياً.

التوصيات

انطلاقاً من نتائج التقييم، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية المترابطة، تهدف إلى الانتقال من تحميل النساء مسؤولية حماية أنفسهن بصورة فردية إلى بناء منظومة مؤسسية متكاملة للوقاية والحماية والاستجابة والدعم. وتراعي هذه التوصيات اختلاف مستويات المخاطر والاحتياجات بين النساء المنخرطات فعلياً في الحياة العامة والسياسية، والقيادات الأكثر ظهوراً، والنساء الطامحات إلى دخول المجال العام مستقبلاً.

1. تطوير مسارات متخصصة لبناء المرونة الرقمية للنساء المنخرطات والطامحات إلى المشاركة العامة والسياسية

أصحاب المصلحة: الهيئة المستقلة للانتخاب، وزارة الإدارة المحلية، البلديات، الأحزاب السياسية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، منظمات المجتمع المدني، الجهات المانحة، والمؤسسات الأكاديمية.

تشير نتائج التقييم إلى أن التحدي لا يتمثل أساساً في غياب الوعي العام بمفاهيم السلامة الرقمية، وإنما في الحاجة إلى مهارات تطبيقية ومتخصصة تتناسب مع طبيعة الأدوار العامة ومستويات الظهور والمخاطر المختلفة. وعليه، توصي الدراسة بالانتقال من الورش القصيرة والعامة إلى مسارات تعلم متدرجة ومستدامة، تُصمم وفق طبيعة مشاركة النساء وخبراتهن ودرجة تعرضهن للمخاطر، وتُنفذ بالشراكة مع الجهات التي تمتلك وصولاً مباشراً إلى هذه الفئات، مثل الهيئة المستقلة للانتخاب، والبلديات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمشاركة السياسية وتمكين المرأة، بحيث تُدمج مكونات المرونة الرقمية ضمن برامج إعداد القيادات والتأهيل السياسي القائمة، بدلاً من تقديمها كتدريبات منفصلة.

وينبغي أن تميز هذه المسارات بين:

- الجاهزية التقنية، وتشمل حماية الحسابات والبيانات، والمصادقة الثنائية، وإدارة كلمات المرور، والتصيد الإلكتروني، والاستجابة للاختراقات.
- المعرفة القانونية، وتشمل فهم واضح للنصوص القانونية المتعلقة بالعنف الرقمي ضد النساء وكيفية استخدام القانون للحماية ولمحاسبة المنتهكين.
- المرونة الرقمية، وتشمل إدارة حملات التشهير وخطاب الكراهية، والتواصل أثناء الأزمات، وإدارة السمعة الرقمية، والتوثيق القانوني، والصمود النفسي، والاستفادة من مسارات الإحالة والدعم.

كما ينبغي أن تعتمد هذه البرامج على السيناريوهات والمحاكاة العملية بدلاً من الاقتصار على المعرفة النظرية، بحيث تتدرب المشاركات على التعامل مع حالات واقعية مثل الاختراق، والابتزاز، والتشهير المنظم، والتبليغ الجماعي، وتسريب البيانات، والتزييف العميق، بما يمكنهن من إدارة المخاطر المرتبطة بالمشاركة العامة والسياسية بثقة وفاعلية.

2. الاستثمار المبكر في حماية النساء الطامحات إلى المشاركة العامة والسياسية

أصحاب المصلحة: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الهيئة المستقلة للانتخاب، الأحزاب السياسية، البلديات، منظمات المجتمع المدني، الجامعات، الجهات المانحة، وبرامج إعداد القيادات النسائية.

تكشف الدراسة عن وجود شريحة واسعة من النساء الراغبات في دخول المجال العام أو الترشح مستقبلاً، كما تشير إلى أن أثر العنف الرقمي قد يبدأ قبل التعرض المباشر، من خلال تشكيل تصورات مسبقة عن كلفة المشاركة وما يصاحبها من رقابة ذاتية أو تردد. ولذلك، توصي الدراسة بإدماج السلامة والمرونة الرقمية بجميع اقسامها التنقية والقانونية والنفسية، منذ المراحل الأولى لبرامج إعداد القيادات والمرشحات، وعدم الانتظار إلى ما بعد تعرض النساء لحوادث فعلية.

ويمكن تنفيذ ذلك من خلال برامج إرشاد تربط النساء الطامحات بقياديات ذوات خبرة، وجلسات تعريف واقعية بطبيعة المخاطر والاستجابات المتاحة، وخطط سلامة رقمية شخصية تُعد قبل الترشح أو تولي الأدوار العامة. ويجب أن يكون الهدف من هذه البرامج تعزيز الثقة والاستعداد، لا ترسيخ الخوف أو تقديم العنف الرقمي باعتباره ثمناً حتمياً لا يمكن مواجهته.

3. إنشاء منصة وطنية موحدة للإحالة والاستجابة والدعم في قضايا العنف الرقمي ضد النساء

أصحاب المصلحة: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وحدة الجرائم الإلكترونية، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، منظمات المجتمع المدني، مقدمو خدمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي

تشير نتائج التقييم إلى أن العديد من النساء يواجهن صعوبة في معرفة الجهات التي يمكن اللجوء إليها عند التعرض للعنف الرقمي، كما أظهرت النتائج وجود فجوات في المعرفة بالإجراءات القانونية وخدمات الدعم المتاحة، إلى جانب تشتت الخدمات بين جهات ومؤسسات متعددة. ولا يبدو التحدي مرتبطاً بغياب الخدمات بقدر ارتباطه بصعوبة الوصول إليها وفهم آليات الاستفادة منها.

وعليه، توصي الدراسة بإنشاء منظومة وطنية منسقة تجمع بين منصة موحدة للمعلومات والوصول وآلية فعلية لإدارة الإحالات ومتابعتها. وتكون هذه المنظومة نقطة دخول واضحة للنساء المتعرضات للعنف الرقمي، بدلاً من اضطرارهن إلى البحث بين جهات وخدمات متعددة دون معرفة الجهة المناسبة لكل حالة.

وينبغي أن توفر المنصة أدوات تفاعلية تساعد النساء على تحديد نوع المشكلة التي يواجهنها وتوجيههن تلقائياً إلى الجهة الأنسب، بالإضافة إلى معلومات مبسطة عن أنواع الانتهاكات، وخطوات التوثيق والإبلاغ، والجهات المختصة، وخدمات الدعم القانوني والنفسي- والاجتماعي والتقني. كما ينبغي أن تتضمن أداة أولية لتقييم الحالة وتوجيهها إلى الجهة المناسبة، مع نظام آمن لمتابعة الإحالات، وتحديد المسؤوليات بين مقدمي الخدمات، وضمان عدم فقدان الحالات بين المؤسسات المختلفة.

ولا تتطلب هذه التوصية بالضرورة إنشاء خدمات موازية جديدة، بل تنسيق الخدمات القائمة وربطها ضمن مسار واضح ومتكامل يحمي الخصوصية ويخفف العبء عن النساء.

4. تعزيز الثقة والفعالية في مسارات الإبلاغ والاستجابة للعنف الرقمي

أصحاب المصلحة: وحدة الجرائم الإلكترونية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، منظمات المجتمع المدني، الجهات المقدمة لخدمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي، المؤسسات الإعلامية.

أظهرت النتائج أن التردد في الإبلاغ لا يرتبط بنقص المعرفة بالإجراءات وحده، بل يتأثر أيضاً بضعف الثقة بفاعلية المسارات الرسمية، وطول الإجراءات، ومتطلبات الحضور الشخصي، والخوف على السمعة والخصوصية، واحتمال تصاعد الهجوم. لذلك، لا ينبغي أن تقتصر الاستجابة على حملات التعريف بالقوانين، بل يجب أن تركز على تحسين تجربة النساء عند الإبلاغ وبناء الثقة بنتائجها.

ويمكن أن يتم هذا عن طريق:

- توفير مسارات آمنة وسرية ومبسطة للإبلاغ، مع تقليل متطلبات الحضور الشخصي حيثما أمكن.
- تدريب الكوادر الأمنية والقضائية على خصوصية العنف الرقمي ضد النساء، والتعامل الحساس مع قضايا السمعة والخصوصية والوصم.
- إعداد أدلة مبسطة قائمة على سيناريوهات توضح ما يمكن الإبلاغ عنه، وأين، وما الأدلة المطلوبة، وما الذي يمكن توقعه بعد تقديم الشكوى.
- نشر معلومات دورية، مع حماية هوية الضحايا، حول الحالات التي تمت معالجتها ونتائجها خاصة من ناحية قانونية ومؤسساتية، بما يعزز المصداقية ويبين أن الإبلاغ يمكن أن يقود إلى حماية وإنصاف فعليين.
- تطوير مؤشرات لقياس سرعة الاستجابة، وجودة التعامل، ورضا المبلّغات، ومآلات القضايا.

5. إدماج الدعم النفسي والاجتماعي في منظومة الاستجابة للعنف الرقمي



أصحاب المصلحة: وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مقدمو خدمات الصحة النفسية والدعم الاجتماعي، منظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المشاركات لا يعرفن بوجود خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك نساء عبرن عن حاجتهن إليها، بينما تزداد المعرفة بهذه الخدمات بين النساء الأكثر خبرة وانخراطاً في الحياة العامة. وهذا يشير إلى أن وجود الخدمة لا يكفي ما لم تكن معروفة وسهلة الوصول ومتصلة بمسارات الاستجابة الأخرى.

لذلك، توصي الدراسة بإدماج الدعم النفسي والاجتماعي ضمن المسار الأساسي للاستجابة للعنف الرقمي، لا باعتباره خدمة اختيارية أو منفصلة. ويشمل ذلك:

- إدراج التقييم النفسي الأولي ضمن آليات الإحالة.
- توفير دعم متخصص يفهم العلاقة بين العنف الرقمي والسمعة والحضور العام.
- رفع الوعي بالخدمات المتاحة من خلال الأحزاب والبلديات والجامعات وبرامج القيادات النسائية.
- توفير جلسات فردية وجماعية، وشبكات دعم بين الأقران، وآليات استجابة سريعة للحالات التي تتعرض لحملات واسعة أو ابتزاز أو تشهير.
- ضمان استمرارية الدعم بعد انتهاء الأزمة الرقمية المباشرة، نظراً لاحتمال استمرار آثارها النفسية والمهنية.

6. تطوير إطار وطني عملي ومبسط لتقييم المخاطر الرقمية المرتبطة بالمشاركة العامة والسياسية للنساء



أصحاب المصلحة: اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الهيئة المستقلة للانتخاب، منظمات المجتمع المدني، الجهات المانحة

تختلف المخاطر الرقمية باختلاف طبيعة الدور العام ومستوى الظهور والانخراط السياسي أو الإعلامي، كما أن ارتفاع التعرض لا يعكس بالضرورة ضعف المهارات، بل قد يرتبط باتساع الحضور والنفوذ العام. وعليه، توصي الدراسة بتطوير إطار وطني عملي، أو قائمة فحص موحدة، لتقييم المخاطر الرقمية قبل تصميم البرامج أو إطلاق الحملات أو تولي المناصب العامة.

ويُستحسن أن يشمل الإطار مؤشرات تتعلق بالترشح والعضوية الحزبية، والظهور الإعلامي، وإدارة الحملات، وطبيعة الموضوعات التي تتناولها المرأة، والتعرض السابق للعنف، والمعرفة القانونية، وحجم الجمهور، وطريقة إدارة الحسابات، ومدى توافر الدعم المؤسسي. وينبغي أن يقود التقييم إلى خطة استجابة تتضمن إجراءات تقنية وقانونية ونفسية واتصالية، لا إلى تصنيف النساء فقط بحسب مستوى الخطورة.

7. تعزيز الممارسات الآمنة لإدارة وحماية الحسابات الرقمية المرتبطة بالمشاركة السياسية والعامة



أصحاب المصلحة: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، الهيئة المستقلة للانتخاب، الأحزاب السياسية، البلديات، منظمات المجتمع المدني، الجهات المانحة.

أظهرت الدراسة أن غالبية النساء ما زلن يدِرن حساباتهن المهنية أو العامة بأنفسهن، بينما يزداد الاعتماد على أشخاص أو فرق متخصصة مع اتساع الخبرة والانخراط في العمل العام والسياسي. وعليه، توصي الدراسة بدعم الانتقال التدريجي إلى نماذج أكثر أماناً واحترافية لإدارة الحضور الرقمي، من خلال:

- تطوير برامج عملية تجمع بين حماية الحسابات وإدارة السمعة والحضور الرقمي.
- إعداد إرشادات وطنية موحدة لحماية وإدارة الحسابات الرسمية والانتخابية.
- اعتماد سياسات داخلية واضحة تحدد صلاحيات الوصول، ومسؤوليات النشر، والرد والمتابعة.
- تدريب الفرق المساندة على الأمن الرقمي، وحماية البيانات، وإدارة الأزمات وحملات التشهير.
- إعداد خطط لاستمرارية الحسابات في حال الاختراق أو فقدان الوصول.
- توفير دعم فني واتصالي سريع عند الأزمات.
- إنشاء خدمات استشارية أو وحدات دعم مشتركة للنساء اللواتي لا تسمح مواردهن بتوظيف فرق مستقلة.

ويجب أن يضمن هذا الانتقال بقاء المرأة صاحبة القرار في إدارة حضورها الرقمي، مع توفير الدعم المتخصص الذي تحتاج إليه كلما اتسعت مسؤولياتها العامة ومستوى تعرضها للمخاطر.

8. اعتماد نماذج تعلم ومتابعة مستمرة تتجاوز التدريب قصير الأمد



أصحاب المصلحة: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الهيئة المستقلة للانتخاب، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، الجهات المانحة، الجهات المنفذة لبرامج بناء القدرات وتمكين المرأة، المؤسسات الأكاديمية.

نظراً إلى سرعة تغير المنصات وأساليب الاستهداف وأدوات الحماية، لا يمكن الاعتماد على تدريب واحد محدود المدة. وتوصي الدراسة باعتماد نماذج تعلم مستمرة تشمل جلسات متابعة دورية، وتحديثات قصيرة حول التهديدات الناشئة، ومجتمعات ممارسة تجمع النساء لتبادل الخبرات والحلول، وقنوات للحصول على المشورة الفنية بعد انتهاء التدريب.

كما يمكن إشراك الجامعات، ولا سيما كليات الأمن السيبراني وعلوم الحاسوب، والقانون، والإعلام، في تحديث الموارد، وإعداد مواد تدريبية، وتحليل الاتجاهات الناشئة، وتنظيم تمارين محاكاة مشتركة. وينبغي أن ترتبط هذه النماذج ببرامج تمكين المرأة والقيادة والمشاركة السياسية القائمة، بدلاً من تنفيذها كمشروعات منفصلة وقصيرة الأمد.

9. تطوير موارد وأدوات عملية للتعامل مع المحتوى المفبرك والتهديدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي



أصحاب المصلحة: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة الاتصال الحكومي، وحدة الجرائم الإلكترونية، الهيئة المستقلة للانتخاب، المؤسسات الإعلامية، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية، الجهات المانحة

صنفت المشاركات المحتوى المفبرك والتزييف العميق ضمن أكثر التهديدات الرقمية ضرراً، في ظل محدودية الجاهزية العملية لمواجهته. لذلك، توصي الدراسة بإعداد بروتوكولات واضحة للاستجابة السريعة تشمل التحقق من المحتوى، وحفظ الأدلة، والتواصل مع المنصات، وإدارة الرسائل العامة، والتصحيح الإعلامي، والدعم القانوني والنفسي للمتضررات.

كما توصي الدراسة بتطوير موارد وأدلة إرشادية باللغة العربية حول التزييف العميق وانتحال الصوت والصورة، وتجريب أدوات الكشف والتحقق قبل اعتمادها، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لا تستهدف النساء المنخرطات في الحياة العامة فحسب، بل تشمل أيضاً الكوادر الأمنية والقضائية، والجهات التي تستقبل البلاغات، والإعلاميين والعاملين في الاتصال الحكومي، بهدف تعزيز قدرتهم على التحقق من المحتوى المفبرك، والاستجابة له بصورة مهنية، والحد من إعادة نشره أو المساهمة في تضخيم آثاره.

كما ينبغي اختبار هذه البروتوكولات بصورة دورية من خلال تمارين محاكاة مشتركة، ولا سيما قبل الانتخابات أو الحملات العامة، لضمان جاهزية مختلف الجهات للتعامل مع هذا النوع من التهديدات.

10. تعزيز التعاون المنظم مع المنصات الرقمية لحماية النساء المنخرطات في الحياة العامة والسياسية



أصحاب المصلحة: شركات التكنولوجيا والمنصات الرقمية، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وحدة الجرائم الإلكترونية، منظمات المجتمع المدني.

تعتمد نسبة كبيرة من النساء المنخرطات في الحياة العامة والسياسية على المنصات الرقمية كمساحة رئيسية للتواصل مع الجمهور، وإدارة الحملات، والأنشطة المجتمعية، والمهنية. في المقابل، تشكل هذه المنصات البيئة التي تحدث فيها نسبة كبيرة من حوادث العنف الرقمي والاستهداف الإلكتروني، بما في ذلك الاختراق وانتحال الشخصية وحملات التشهير والتحرش المنظم والبلاغات الكيدية.

توصي الدراسة بتطوير قنوات تعاون وتصعيد واضحة مع المنصات الرقمية الكبرى للتعامل مع الحالات عالية الخطورة، مثل انتحال الهوية، ونشر المواد الحميمة أو المفبركة، والتهديدات، وحملات التبليغ الكيدي، والاستهداف المنظم للمرشحات والقياديات.

وينبغي أن يشمل التعاون:

- تحديد نقاط اتصال للحالات العاجلة.
- تطوير إجراءات تصعيد تراعي حساسية الانتخابات والحياة العامة.
- تحسين الموارد وأدوات الإبلاغ باللغة العربية.
- تبادل المعلومات، ضمن ضوابط قانونية وحقوقية، حول الأنماط المنسقة والناشئة.
- توفير تدريب دوري للجهات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على استخدام أدوات المنصات.

- مطالبة المنصات بنشر بيانات أكثر شفافية حول الاستجابة للبلاغات المتعلقة بالعنف الرقمي ضد النساء.

11. إدماج مؤشرات العنف الرقمي والمرونة الرقمية ضمن أنظمة الرصد والتقييم الخاصة ببرامج تمكين المرأة والمشاركة العامة



أصحاب المصلحة: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، الهيئة المستقلة للانتخاب، الجهات المانحة، منظمات المجتمع المدني

تكشف نتائج التقييم عن أهمية توفر بيانات منتظمة حول أنماط العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء المنخرطات في الحياة العامة والسياسية، ومستويات المرونة الرقمية لديهن، والعوائق التي تحد من الوصول إلى الحماية والدعم. فعلى الرغم من تنامي الاهتمام بالعنف الرقمي ضد النساء، لا تزال البيانات المتاحة حول هذه القضية محدودة ومتفرقة، الأمر الذي يجعل من الصعب متابعة الاتجاهات الناشئة وتقييم أثر البرامج والمبادرات القائمة.

توصي الدراسة بأن تعتمد برامج تمكين المرأة والمشاركة العامة إطاراً موحداً للرصد والتقييم، يشمل مؤشرات دورية لقياس التعرض للعنف الرقمي، وأثره على المشاركة، ومستويات الرقابة الذاتية، والمعرفة بآليات الإبلاغ، والثقة بالمسارات القانونية، والوصول إلى خدمات الدعم، ومستويات المرونة الرقمية، بما يسمح بمتابعة الاتجاهات الناشئة، وتقييم أثر التدخلات، وتوجيه الموارد والبرامج استناداً إلى الأدلة.

ولتحقيق ذلك، ينبغي ألا تقتصر مؤشرات الرصد على قياس التعرض للعنف الرقمي، بل تمتد إلى قياس قدرة النساء على الاستمرار في المشاركة العامة، بما يشمل الجاهزية التقنية، وإدارة الأزمات الرقمية، والثقة بالمسارات القانونية، والوصول إلى خدمات الدعم وغيرها من مقومات المرونة الرقمية.

12. تطوير أدوات أكثر لقياس المرونة الرقمية والاحتياجات التدريبية للنساء تتجاوز التقييم الذاتي



أصحاب المصلحة: الجهات المانحة، المؤسسات البحثية، منظمات المجتمع المدني، الجهات المنفذة لبرامج بناء القدرات

اعتمد التقييم جزئياً على تقدير المشاركات لمعارفهن وثقتهن بقدراتهن، وهو ما يوفر مؤشراً مهماً لكنه لا يقيس الأداء الفعلي بصورة كاملة. لذلك، توصي الدراسة بتطوير أدوات عملية تستند إلى سيناريوهات وتمارين واختبارات تطبيقية لقياس القدرة على حماية الحسابات، وتقييم المخاطر، وحفظ الأدلة، والاستجابة للتشهير، واختيار مسارات الإبلاغ المناسبة.

وينبغي استخدام هذه الأدوات قبل البرامج وبعدها، والجمع بينها وبين المؤشرات الذاتية، بما يسمح بقياس التغير الفعلي في المهارات والسلوك والثقة، وليس مجرد رضا المشاركات عن التدريب.

13. اعتماد مقاربة مؤسسية متكاملة لضمان استمرارية مشاركة النساء في الحياة العامة



أصحاب المصلحة: وحدة الجرائم الإلكترونية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، منظمات المجتمع المدني، الجهات المقدمة لخدمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، الجهات المانحة

تكشف نتائج الدراسة أن استمرارية مشاركة النساء في الحياة العامة لا تعتمد على جاهزيتهن الفردية وحدها، بل على وجود منظومة مؤسسية قادرة على الوقاية والاستجابة والدعم. ولذلك، توصي الدراسة باعتماد إطار وطني للتنسيق بين الجهات المعنية، يربط بين الحماية التقنية، والمسارات القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والإعلام، وبناء القدرات، بحيث تعمل هذه المكونات ضمن منظومة واحدة بدلاً من تدخلات متفرقة.

ولتحقيق ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- إدماج السلامة والمرونة الرقمية ضمن السياسات الوطنية الخاصة بتمكين المرأة والمشاركة السياسية.
- تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المختلفة ضمن إطار تنسيقي واضح وآليات إحالة مشتركة.
- اعتماد بروتوكولات موحدة للاستجابة للحالات عالية الخطورة وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة.
- تعزيز دور المؤسسات الإعلامية في الحد من إعادة إنتاج خطاب الكراهية والعنف الرقمي، واعتماد سياسات تحريرية تراعي النوع الاجتماعي.
- متابعة تنفيذ التوصيات وتقييم أثرها بصورة دورية لضمان استمرار تطوير منظومة الحماية والاستجابة.

وتمثل هذه التوصية الإطار الجامع لبقية التوصيات الواردة في التقرير، إذ تهدف إلى نقل مسؤولية مواجهة العنف الرقمي من استجابات فردية متفرقة إلى منظومة مؤسسية متكاملة، تضمن للنساء ممارسة أدوارهن العامة والسياسية بأمان واستدامة.